

المشهد اللبناني الأجواء السياسية ملبّدة والموسم السياحي يتأثر سلباً والأذية تلحق باقتصادات البلد



الحريري بتسوية في هذا المجال. وكانت جلسات مناقشة البيان الوزاري لحكومة الرئيس نجيب ميقاتي، قد تحولت إلى جلسات لمناقشة موضوع المحكمة الدولية، وكيفية التعاطي معها ومع قراراتها. وفي حين ركز خطاب المعارضة الجديدة على وتري المحكمة والسلاح في معرض التصويب على الحكومة ورئيسها، كان لافتاً للانتباه أن توزيع الأدوار بين نوابها لم يكن ناجحاً إذ تكررت أكثر من لازمة وفكرة، بطريقة حرفية تقريباً، على السنة عدد من الخطباء. ولكن يمكن ملاحظة أن سقف بيان «البريستول» كان أكثر ارتفاعاً من سقف الكلمات التي ألقاها ممثلو ١٤ آذار، وكان المعارضة استهلكت أوراقها واستنفدت زخمها قبل بداية المناقشات في مجلس النواب. وما ساعد (...)

في «البريستول» بأنهم استغلوا مرة أخرى جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري «ليصبوا غضبهم وحقدهم على الحكومة لاهداف لم تعد خافية على أحد، ولا سيما أنهم انكفأوا عن المشاركة في الحكومة رغم الدعوات التي وجهت إليهم للمشاركة فيها». ورداً على محاولة «تضليل الرأي العام»، أكد احترام الحكومة ورئيسها للقرارات الدولية والعدالة والحرص على تبيان الحقيقة من خلال المحكمة الدولية، وتضمن ذلك في البيان الوزاري، «في وقت يعرف القاصي والداني من عمل في وقت من الأوقات على «تسوية»، حتى لا نقول أكثر، على حساب دماء الشهداء وقضيتهم للتمسك بموقعه في السلطة»، مع الإشارة هنا إلى أن محطة «المنار» التابعة لحزب الله عرضت وثيقة تؤكد قبول الرئيس سعد

فان مآلهم هو الجلوس إلى طاولة الحوار للبحث عن الحلول التي لا غالب فيها ولا مغلوب، وبالإمكان اختصار طريق الماسي والانقسام واللجوء إلى هذا الخيار في أقرب فرصة ممكنة نحن أحوج ما نكون إلى اقتناصها، والبناء عليها في ظل متغيرات تشهدها المنطقة لا ينفع في مواكبتها إلا الالتزام بالثوابت الوطنية». وقد استمدت دعوة «قوى ١٤ آذار» رئيس الحكومة نجيب ميقاتي إلى «الرحيل» حتى قبل أن تحصد حكومته الثقة «المضمونة»، وفقاً لرئيس المجلس النيابي نبيه بري، من الرئيس ميقاتي أن يخلع قفازات الدبلوماسية المعروفة عنه، فرد عبر مكتبه الإعلامي على ما استهدف حكومته من «حملة شعواء» ارتكزت على «مغالطات متعمدة لتضليل الرأي العام»، متهماً المجتمعين

بما أوحى بأن المعارضة الجديدة التي توعدت ميقاتي وحكومته ب«الترحيل» بدأت تتكيف مع الأمر الواقع. ولكن الملاحظة الأهم هذا الأسبوع أنه على الرغم من حدة الخطاب السياسي التي برزت على إثر صدور مذكرات التوقيف في حق متهمين بجريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري، فإن بقاء الوضع هادئاً على المستوى الأمني كان مدعاة ارتياح كبير وبدأ مشجعاً باعتبار أن القرار الاتهامي قطع قطوعه الأول من حيث المبدأ من دون تداعيات كبيرة. وهذا الهدوء الأمني كان موقع تقدير على المستويين السياسي والدبلوماسي في الأيام الأولى ما بعد صدور مذكرات التوقيف رغم أن ارتفاع منسوب التوتر السياسي يخشى منه أكثر أن يتطور في مراحل لاحقة إلى ترجمة عملية له في الشارع.

في هذه الأجواء أكد رئيس الجمهورية ميشال سليمان أمام زواره «أن لا بديل مجدياً عن الحوار واعتماد الخطاب الهادئ والابتعاد عن التوتير، فإذا أنصت الأفرقاء إلى بعضهم البعض بعقل وقلب مفتوحين بعيداً عن المواقف المسبقة أمكن التغلب على الصعاب مهما عظمت وفي هذا السلوك خلاص الجميع، خصوصاً وأن التجارب علمتنا أنه مهما تباعد الأفرقاء وتخاصموا

تزامن مع أول تعليق رسمي إسرائيلي على صدور القرار الاتهامي، توقع فيه وزير الحرب الإسرائيلي إيهود باراك أن «يحدث القرار هزة غير بسيطة في لبنان، وأن يتمدد الإتهام إلى سوريا». وقد سجلت الملكة العربية السعودية موقفاً مهنئاً عبرت عنه دعوة وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل اللبنانيين إلى «التعامل مع قرار المحكمة الدولية بكل هدوء وعقلانية بعيداً عن التشنج، وتجنب أي تصعيد أو مواجهة مع المجتمع الدولي»، فيما اعتبر رئيس مجلس الشورى الإيراني السيد علي لاريجاني «أن المحكمة باطلة».

يبقى أن جلسات مناقشة البيان الوزاري لحكومة الرئيس نجيب ميقاتي، قد تحولت إلى جلسة لمناقشة موضوع المحكمة الدولية وكيفية التعاطي معها ومع قراراتها. وخلافاً للتوقعات التي رجحت وقوع معارك كلامية أو حتى عراك بالأيدي، مرت جلسات المناقشة على خير، وسط أجواء مقبولة هي بالتأكيد أقل حدة من تلك التي كانت سائدة خارج مجلس النواب عشية الثام هيئته العامة. بل إن إيقاع المناقشات كاد يكون تريباً في العديد من الأحيان لولا بعض المرفقات الخطابية وأخرى أقرب إلى «عرض العضلات» على خلفية الموقف من التطورات السورية،

بقيت هذا الأسبوع الساحة السياسية في دوامة المآزق الذي دخل فيه البلد منذ صدور القرار الاتهامي وإعلان تسليم هذا القرار للمدعي العام التمييزي القاضي سعيد ميرزا وطلب توقيف ٤ مطلوبين ينتمون إلى حزب الله، والذي رد عليه الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله بخطاب قدم فيه أدلة جديدة للمحكمة الدولية وقام بتوصيف أعضاء هيئة التحقيق مشككاً بمصداقيتهم، ومعتبراً أن توقيف المتهمين لن يحصل «لا في ٢٠ يوماً ولا في ٢٠٠ سنة»، الأمر الذي ردّت عليه «قوى ١٤ آذار» بحملة لإسقاط حكومة الرئيس نجيب ميقاتي رافعة شعار «إرحل» الذي أطلقه رئيس الحكومة السابق فؤاد السنيورة.

هذا فيما تصاعدت ترددات القرار الظني ليس فقط على المستوى المحلي بل إقليمياً ودولياً أيضاً، فقد صدر رد عن مدعي عام المحكمة الدولية القاضي دانيال بلمار على السيد نصر الله الذي شدد في خطاب ثان على أن «حزب الله لا يقاوم بين العدالة والاستقرار». وقد ردّ بلمار على ما كشفه السيد نصر الله، حيث دافع عن معاونيه «الذين يتصرفون باستقلالية وحسن نية» طالبا «اتخاذ كل الخطوات لتقديم المتهمين للعدالة». كلام بلمار

ص ٧

الحدث يعيون إسرائيلية

أسطول الحرية ٢ يدفع إسرائيل إلى الجنون!

من حزب الله، حتى أن البعض زعم أن يكون «أمين عام الحزب السيد حسن نصر الله نفسه قد صادق على العملية، وأن قائده العسكري عماد مغنية خطط وأشرف شخصياً على التنفيذ». وبرز توقع بأن تظهر أدلة موثقة في وقت لاحق على تورط إيران وسوريا أيضاً في الجريمة! هذا وأكد البعض أن المصالحة الإسرائيلية-التركية وشيكة، نظراً لمصالحهما الإستراتيجية المشتركة، خصوصاً مع اضطراب (...)

انشغلت الصحف العبرية بأخر المستجدات التي طرأت على دول المنطقة، وأبرزها القرار الاتهامي الذي صدر عن المحكمة الدولية الخاصة بلبنان في جريمة اغتيال رئيس الحكومة الأسبق رفيق الحريري والإشارات التي توحى بقرب استئناف العلاقات الطبيعية بين تركيا وإسرائيل، إضافة إلى «أسطول الحرية ٢» الذي شغل إسرائيل وأقلقها حتى قبل أن ينطلق. فقد رحبت بتوجيه أصابع الإتهام إلى عناصر

ص ٦

نشاطات حزب الحوار الوطني في أسبوع

أجرى نائب الأمين العام للشؤون السياسية في «حزب الحوار الوطني» الدكتور أحمد موصلي مقابلة على تلفزيون «المنار» ضمن برنامج «مع الحدث»، تحدث فيها عن الأوضاع اللبنانية. وشارك وفد من «لجنة الضاحية» في الحزب في الاحتفال الذي أحيته «جمعية المبرات الخيرية» بمناسبة الذكرى السنوية الأولى لرحيل سماحة آية الله السيد محمد حسين فضل الله.

ص ٢

الحدث يعيون غربية

الوقت مناسب لتحريك العصبية المذهبية بين سنة الحريري وشيعة حزب الله!

٢٢ ألف جندي أميركي بحلول صيف العام ٢٠١٢. واللافت كان إجماع أهم الخبراء العسكريين والاستراتيجيين الأميركيين على عدم صوابية قرار أوباما. ففي حين (...)

ص ٧

النائب نبيل نقولا

في حديث إلى جريدة «الحوار»



ص ٤

الحدث يعيون عربية

الضغوط على أسطول الحرية ٢ تكشف خضوع الغرب للصهيونية

تختلف عن شروط غربية رفضتها مصر! وفي الملف الفلسطيني، أثارت الضغوط التي تواجه «أسطول الحرية ٢» الذي يعدّه نشطاء من مختلف دول العالم لفك الحصار عن غزة. وسجلت أن ردود الفعل الغربية تكشف مدى خضوع الغرب للسلطة الصهيونية وامتنال دوله للابتزاز الذي تمارسه إسرائيل.

واعتبرت «الأهرام» المصرية أن أخطر ما نشهده هو المنحنى الذي دخلته العلاقات المصرية-الخليجية، وأشارت إلى أن الرأي العام المصري قبل الحكومة المصرية يتطلع إلى العرب لتقديم منح عربية ومساعدات خليجية على وجه الخصوص لسد العجز، معتبرة أنه سيكون من الصعب تفسير التباطؤ العربي في مقابل السباق المحموم من الغرب، بل وتركيا وإيران، على مساعدة القاهرة، ورفع مستوى العلاقات معها إلى مستوى العلاقات الاستراتيجية. وأكدت على أن لا عبارات (...)

ص ٦

لجنة متابعة «مؤتمر بيروت والساحل» في زيارة إلى الرئيس سليمان



زار وفد من لجنة متابعة «مؤتمر بيروت والساحل» برئاسة رئيس «المؤتمر الشعبي اللبناني» الأستاذ كمال شاتيلا رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان في بعبدا، حيث تمّ البحث في تطورات الأوضاع المحلية والعربية. وكان من ضمن الوفد عضو المكتب السياسي في «حزب الحوار الوطني» حسان قيسي ممثلاً رئيس الحزب المهندس فؤاد مخزومي. شاملًا ومتنوعاً.

وقد نوّه شاتيلا باسم اللجنة بمواقف الرئيس سليمان بخصوصاً في مواجهة العدو الإسرائيلي والتطرف والإرهاب، مشدداً على ضرورة تطبيق بنود اتفاق الطائف وفي طليعتها قانون الانتخابات بما يجعل التمثيل شاملاً ومتنوعاً.

ورحب الرئيس سليمان بالوفد، مشيراً إلى أهمية اعتماد قانون عصري للانتخاب يعتمد أسلوباً للنسبية ليكون التمثيل متنوعاً ومتوازناً ومنسجماً مع روح الدستور.

المطلوب طمأنة الداخل والخارج أيضاً

فؤاد مخزومي

مما لا شك فيه أن أياماً عصيبة يعيشها اللبنانيون على مختلف إئتلافاتهم ومشاريعهم، فعلى الرغم من الإنفراج الذي تمثل بإقرار مجلس الوزراء البيان الوزاري لحكومة ميقاتي تمهيداً للحصول على ثقة مجلس النواب، جاء القرار الطني في قضية اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري الصادر عن المحكمة الدولية الخاصة بلبنان ليصبّ النار على زيت الإنقسامات الداخلية حول ملف المحكمة، إذ أعادت كرة النار إلى حضن لبنان واللبنانيين، والدليل هو محاولات إعادة الإنقسامات العمودية الحادة بين الطوائف والمثّل اللبنانية وبين المسلمين السنة والشيعة على وجه التحديد!



لا تعني هذه المقدمة أن «حزب الحوار الوطني» لم يعد، كما أكد مراراً في مواقفه المعلنة والشفافة، يريد كشف الحقيقة وتحقيق العدالة المرجوة في قضية اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري. وهذا ما أكدنا عليه حين استقبلنا رئيس الحكومة السابق الرئيس سعد الحريري في عشاء أقامه الحزب خصيصاً على شرفه، حيث شدّدنا أمامه بلا مواربة أننا مع دولته في المطلق في إصرارنا على اكتشاف من اغتال الرئيس الشهيد رفيق الحريري وأن تأخذ العدالة مجراها الحقيقي. لكننا شدّدنا أيضاً على أننا لا نريد أن تكون عدالة البعض صفقة سياسية إنتقامية، بل نريدها شفافة ونزيهة. ولقد أثبتت التطورات الداخلية والإقليمية-الدولية أن هذه المحكمة مستهدفة بالإستخدام السياسي! فكيف في اتهام يثير الفرقة بين المسلمين، إذ يطال فئة متهمه بقتل زعيم فئة أخرى!؟

لقد وقفنا دائماً ضد إحباطات الطوائف ورفضنا تحويلها إلى فئات متمردة على السلطة، أية سلطة. والدليل أننا وقفنا ضد إحباط المسيحيين وإبعادهم عن الساحة السياسية. واليوم نرى أن المسلمين السنة يتعون في مظلومية كبيرة قد تؤدي إلى الإحباط إذا ما استمرت هذه الأجواء المحمومة، علماً أننا نخاف أيضاً على المسلمين الشيعة من أن يقعوا في فخ الإحباط والعزلة بسبب تداعيات القرار الطني.

ولا بدّ هنا من الإعراف بأن هنالك إنفلاقاً تعاني منه الطائفة السنية الكريمة وهذا الإقرار لا يضير مواقف حزبنا اللطائفية ودعوتنا الصريحة والدائمة إلى اعتماد «المواطنة» في التخاطب، ولا يمنعنا ذلك أيضاً من النظر إلى الخلل في مكان ما لتصحيحه كما النظر إلى حقوق اللبنانيين على أسس المساواة والعدل. ومن هذا المنطلق كنا قد دعونا الرئيس سعد الحريري إبان وجوده على رأس السلطة التنفيذية إلى اعتبار وحدة أهل السنة مقدّمة لوحدة إسلامية جامعة والإنتقال منها إلى وحدة المسلمين والمسيحيين، أي الوحدة الوطنية الكبرى. وهذا هو المطلوب اليوم أيضاً في مواجهة أي مشروع للفتنة بين المسلمين خصوصاً. وكلنا يعلم أن ملامح الإنقسامات برزت وأخذت بالتفاقم منذ استشهاد الرئيس رفيق الحريري، وهي في تدهور مستمر منذ ذلك الحين مما يدق ناقوس الخطر للبنانيين عموماً والمسلمين خصوصاً والطائفة السنية أكثر تحديداً بسبب الحاجة الملحة للطائفة السنية إلى استنهاض جديد لدورها العربي والإسلامي القوي على الساحة اللبنانية والذي لطالما لعبته بنديّة متميزة مع بقية الطوائف وحتى يتفوق عن أقرانها نظراً لتميزها بامتدادها العربي والإسلامي.

مما لا شك فيه أن اختصار تمثيل الطائفة بزعم أوجد، وإعطاءه تفويضاً حصرياً أدى ويؤدي إلى شلّ عمل القوى الحية في الطائفة ورهنها بشخص واحد بكل ظروفه ومتطلبات مصالحه الخاصة، مما أدى إلى خلل في المواقع السياسية المرصودة للسنة في الدولة، بحيث أدى فراغ الساحة من أحزاب معتدلة إلى تهميش المعتدلين بين أبناء الطائفة. وسقوط الكثير من المبادئ والإعتبارات والمسلمات ذات البعد القومي والعربي والإسلامي.

سنقول بصراحة كاملة إننا في «حزب الحوار الوطني» مع ما يريده المواطنون فحسب. لسنا في صف هذه القوى السياسية أو تلك إلا بما يتناسب مع موقف حزبنا الوسطي في كل قضية على حدة.

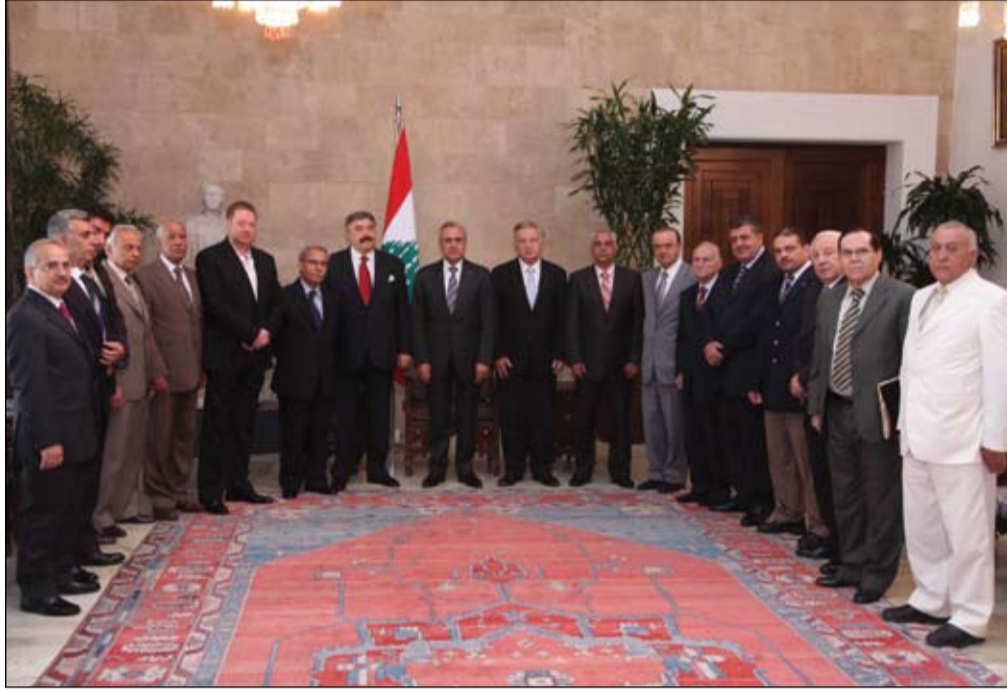
المواطن لا يريد الفتنة كما لا يريد الحرب الأهلية...

المواطن يريد لقمة عيشه وتعليم أولاده وصحة عائلته... وأي خروج عن هذه الأرقام الثلاثة سوف تحبطه أكثر فأكثر...

أما على مستوى الخارج، نحن نريد للبنان أفضل العلاقات مع كل الدول العربية وغير العربية خصوصاً تلك المؤثرة على مسارات دولتنا واقتصادها وليس لنا سوى عدو واحد هو إسرائيل...

ولأن المطلوب اليوم لتصحيح الأوضاع كثير، كما أن ترتيب البيت اللبناني يحتاج أيضاً للكثير، فإننا نجد أن الحوار هو أجدى من كل الوسائل الأخرى، لتصحيح الخلل في التعاطي سواء داخل الطوائف أم في ما بين اللبنانيين جميعاً وصولاً لإيجاد المشترك وتصويب المسار. وطاولة الحوار التي يرعاها رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان في طور التحضير وأعلن الرئيس مراراً أنها جاهزة للحوار في ما بين اللبنانيين.

إن المواطنين يريدون حكومة تتعاطى بجديّة في الملفات الحيوية وتهيئة المناخات الإيجابية لتحسين ظروف معيشة الناس عبر تفعيل العمل الحكومي من جهة والعمل على تحسين مناخات الإستثمار عبر تحقيق الإصلاحات والإستقرار التشريعي، وكذلك الحوافز في ظل استقرار سياسي وأمني من جهة أخرى، والعمل على تأمين حقوق اللبنانيين السياسية والإجتماعية والإقتصادية، وطمأنتهم على مستقبلهم ومستقبل أولادهم، كما طمأنة الخارج إلى أن لبنان يفي بالتزاماته في إطار الوحدة الوطنية وتحت سقف السلم الأهلي.



«لجنة الضاحية»

في الذكرى السنوية الأولى لرحيل العلامة السيد فضل الله

شارك وفد من «لجنة الضاحية» ومحمود بيضون، وجودت في «حزب الحوار الوطني» يضم الحوراني، في الاحتفال الذي أقيمت به في «جمعية المبرات الخيرية» نائب مسؤول اللجنة حسين خليل أحيته «جمعية المبرات الخيرية» بمناسبة الذكرى السنوية الأولى وأعضاء اللجنة عباس منصور،

لرحيل سماحة آية الله السيد محمد حسين فضل الله، وذلك في «مبرة السيدة خديجة الكبرى» في طريق المطار.

موصلي إلى تلفزيون «المنار»

هدف المحكمة الدولية استراتيجي

يستهدف المنطقة برمتها

اعتبر نائب الأمين العام للشؤون السياسية في «حزب الحوار الوطني» وأستاذ العلاقات السياسية والدراسات الإسلامية في الجامعة الأميركية الدكتور أحمد موصلي أن المحكمة الدولية تهدف إلى تدمير حزب الله عبر تشويه سمعته وخلق فتنة مذهبية بين المسلمين.

كلام موصلي جاء خلال مقابلة له على تلفزيون «المنار» ضمن برنامج «مع الحدث» حاوره الإعلامي محمد قازان، حيث تمّ تفنيد خطاب أمين عام حزب الله السيد حسن نصر الله الذي كشف فيه عن وثائق ومعلومات تطعن في صدقية المحكمة الدولية وقرارها الإتهامي.

فرأى موصلي أن المحكمة الدولية الخاصة بلبنان هي محكمة منحازة إلى طرف ضد آخر وقد أطلق السيد حسن نصر الله أدلة مهمة جداً تطعن في مشروعية هذه المحكمة، ليس لجهة قرارها الإتهامي فحسب، بل أيضاً لجهة تركيبها البنيوية وأداء لجنة التحقيق التي سبقت تشكيلها. وأكد أن المعلومات التي كشفها السيد نصر الله من مسألة نقل الحواسيب عبر فلسطين المحتلة إلى مسألة المحققين وارتباطاتهم بأجهزة أمنية تعمل لصالح إسرائيل وضد المقاومة، وغيرها من المعلومات التي تمّ تسريبها في السابق، تظهر أن مشروع هذه المحكمة هو مشروع سياسي بالدرجة الأولى، وشدّد

على أن هذا المشروع سياسي فعلاً، إذ أن الأمم المتحدة، برأيه، ليست جمعية خيرية بل هي جمعية تسيطر عليها الولايات المتحدة. وأيدّ موصلي السيد نصر الله تماماً في توصيفه للمحكمة على أنها مشروع عدوان على لبنان وخصوصاً بعد فشل العدوان الإسرائيلي عام ٢٠٠٦ واعتبار أن الأمن القومي الإسرائيلي بات مكشوفاً أمام المقاومة، بالإضافة إلى اتساع رقعة دعم المقاومة لتجاوز لبنان إلى الأمة العربية والإسلامية عبر شعور شعوبها بأنها قادرة على المواجهة والمقاومة، مؤكداً أن المحرك الأساسي لهذه المقاومة العربية اليوم هو المقاومة اللبنانية.

النائب نبيل نقولا في حديث إلى جريدة «الحوار»



١٢,٥ تنكة بنزين في الشهر. وهناك تحليل لأحد سائقي السيارات العمومية يقول «إن هذه الحكومة - حكومة تصريف الأعمال السابقة - كانت تتذاكى، ويتساءل لماذا ١٢,٥ تنكة؟ فإما ١٢ أو ١٣، وفي هذه الحالة هناك ضحك على الذقون، والنية بعدم الدفع. ما هو جوابكم على هذا التحليل الشعبي؟

ليس هذا فقط، أريد أن أسأل: كم عدد الأشخاص الذين يستخدمون التاكسي؟ ٨٠ ألف مواطن، في مقابلهم ٢,٧٠٠,٠٠٠ مواطن لا يستخدم التاكسي. ماذا سيحل به؟ فهم لبنانيون أيضاً. لماذا التفرقة بين اللبنانيين؟ خصوصاً لو أن تلك الأموال تذهب إلى السائق، فيمكن أن نقض النظر. ولكن عندما نعلم أن غالبية السائقين هم موظفون في شركات ولن يستفيدوا من هذا الموضوع، والمواطن لا يستفيد، فأنا أفضل إقامة شبكة مواصلات جيدة.

- صرحت في حديث تلفزيوني إلى محطة الـ «أوت.تي.في» بأنه سيتم محاسبة من قاموا بإفطار البلد، ومن يعارضكم يقول إنكم مسؤولون عن بعض الأخطاء، هل تؤيدون فتح الملفات ومحاسبة كل مسؤول أو مرتش كائناً من كان؟

كائناً من كان! لأنني أعلم من أي قناة يغمزون، لكن إذا علموا مدى مسؤولية رئيس الحكومة تجاه هذا الموضوع، اعتقد أنهم لن يطرحوه، بل سيرضوه إذا نحن قبلنا بذلك. نحن مع فتح الملفات لكل المسؤولين، وأن يبدوا بنا.

- يقول النائب عمار حوري «نحن من يريد الإصلاح وفتح السجلات، ويتهم العماد عون بأنه دمر وزارة المالية حين كان في الحكم وفرض الجباية نقداً على المواطنين ولم يقدم أي بيان وزارى أو موازنة في تلك الحقبة، ما رأيكم؟

أولاً، يتبين لي أن النائب عمار حوري كان غائباً آنذاك عن الوطن، حتى لا أقول إنه كان غائباً عن الحكم، لأنه يعلم جيداً من دمر وزارة المالية ومن حرقها. ثانياً، أعتقد أن المدير العام

كل سنة يكون المصروف أقل هدرأ بالطاقة، لأنه سيكون هناك معدّات جديدة وآليات جديدة تعمل على الغاز وتكون في نفس الوقت بيئية. إذا، هل كانت السياسة التي اتبعوها لغاية اليوم من أجل مصلحة الوطن، أم من أجل مصالح شخصية؟ كما سبق وقلت، إن أفعالنا ستبين مدى جدّيتنا بشأن بلدنا، وأتمنى منذ اليوم وحتى أربع سنوات أن نكون قد بدأنا بإنتاج النفط ونقل الطريق على إسرائيل. أعود وأكرر سؤالى، لم لم يفكروا في العشرين سنة الماضية بهذا الموضوع؟ لخدمة من؟ فإما جهل أو تجاهل أو «خدمات»...

- أتم تلمحون بوجهة نظركم هذه إلى التحليل الذي نشر على موقع tayyar.org عن البترول وعن الاتفاقية بين لبنان وقبرص، وقد قدم الوزير جبران باسيل خمس مذكرات يقول فيها إن هناك خمس كيلومترات من الأرض البحرية ستضيع من لبنان، هذا الكلام خطير؟

هذا الكلام صحيح، لماذا لم يتحركوا لغاية اليوم؟ فاليوم قبرص وإسرائيل اتفقتا علينا، وبمباركة أميركية.

- لكن في التحليل ذكر أن الرئيس سعد الحريري أخفى الاتفاقية لصالحه الشخصية في تركيا؟!

كما قلت لك، لا أريد أن أتهم أحداً، وعلى التحقيق أن يقوم بواجبه. فلماذا نحن نريد تشجيع القضاء وتحسينه؟ لكي لا تعود الأمور كيدية سياسية كما كانت سائدة منذ عشرين سنة. نحن نتكل على القضاء وقضاته من كل الطوائف، وهو الذي سيتخذ القرارات ويحسمها. نحن كسياسيين متواجدين اليوم، ولا نعلم إن كنا سنواجه في المستقبل أم لا. هم لم يفهموا ولن يفهموا أن تداول السلطة لا يعني الكيدية، فتداول السلطة هو من ضمن العمل الديمقراطي في كل دول العالم.

- ذكرت في سياق الحديث أن وزيرة المال السابقة السيدة ريا الحسن قد وافقت على دفع ٢٠٠ مليون دولار في السنة لسائقي السيارات العمومية، أي بمعدل

الحر» ولا إلى أي تيار آخر. فأكثرتهم ينتمون إلى التيار الذي ينتمي إليه وأعتقد أن عزرائيل ما يبخر ببيتو، كما يقول المثل. وأذكرهم بان الأميركي يهدم ولا يبني. إذا، التاريخ سيلعن كل شخص يسير في هذا الخط، وسيلعن كل إنسان يهدد ويضرب وطنه باقتصاده، ولا أعلم كيف ستحاسب الأجيال القادمة هؤلاء الأشخاص. وحتى لو لم يكن ذلك الإنسان موجوداً في هذه الدنيا، لكن محاسبة التاريخ مهمة.

- كتب الأستاذ داوود الشريان في صحيفة «الحياة» السعودية في عددها الصادر في ٢٢ حزيران الماضي أن «تطرف خطاب جماعة ١٤ آذار، مؤشر إلى حال ارتباك»، وأنه إذا ظل بعض «تيار المستقبل» في حال الارتباك ستتحقق عبارة «One Way Ticket»، ما صحة هذا القول؟

إنه يملك الحق، لأنه كما سبق وقلت، نحن نعيش بتداول السلطات. كان هناك معارضة، اليوم أصبحت مولاة. ونجاح هذه الحكومة من المؤكد أنه سيعطي لهذا الفريق «One Way Ticket». لأن في النهاية، ما يريده اللبناني هو التعليم والطبابة وعدم هجرة أولاده والكهرباء والمياه... بالنسبة لنا، نقول إننا سنحاول جاهدين حل تلك المشكلات. عندما نعلم من يعطل التحقيق عن النفط في لبنان، اليس هو الفريق الذي كان حاكماً منذ عشرين عاماً حتى اليوم؟ لماذا انتظرنا عشرين عاماً لو فكرنا منذ ذلك الوقت لأصبحنا اليوم بلداً نطفياً من دون عجز في الموازنة. اليوم بلغ العجز ٦٣ مليار دولار، لماذا؟ لأنه لم يكن لدينا أي مشروع إنتاجي، كل المشاريع كانت إنفاقية لم تعط شيئاً من المردود. فعندما أعلم اليوم أن وزيرة المال تدفع ٢٠٠ مليون دولار لسائقي السيارات العمومية، وعندما أعلم بأنه من خلال هذا المبلغ أستطيع أن أنفذ أهم شبكة مواصلات، وأكثر من هذا، عندما أدفع في السنة مليار ٢٠٠ مليون دولار عجز في الكهرباء، وعندما أعلم أن ميفاواط تكون كلفتهم ٧٠٠ مليون دولار في سنة واحدة، أوفر أولاً ٤٠٠ مليون دولار. ثانياً،

ولكن من أي ناحية؟ الدستور ينص على أن تكون كل الطوائف ممثلة في الحكومة، هذا موجود في الفقرة «ي» من مقدمة الدستور. وأعتقد أن جميع الطوائف ممثلة في الحكومة. لكن اليوم ليس هنالك نص في الدستور يلزم بعدد معين من كل طائفة، إذ يقول النص بأن تكون الحكومة مناصفة بين المسيحيين والمسلمين. وإذا أحببت الطائفة الشيعية أن تتنازل عن أحد مقاعدها، هل يجوز أن نسألها عن ذلك؟ أليست الحكومة مناصفة (١٥ مسلم و ١٥ مسيحي)؟ أليس فيها تمثيل للسنة؟ لا أعلم أين عدم المصادقية في هذه الحكومة، ولا أعلم ما قصده بكلمة هرطقة أو عدم مصداقيتها. بالنسبة لكلام جمع، لا أعلم على أي أساس بنى بكلامه بأنه أسوأ خيار. هل لأنه خارجها؟ الرئيس نجيب ميقاتي خاض الانتخابات على لائحته.

وهناك نائب عن طرابلس وهو الزميل سامر سعادة، وهو مرشح عن مدينة طرابلس وكان على لائحته، أليس هذا صحيح؟ إذا، عندما كانوا سوياً لم يكن هنالك من سوء، أما عندما انفصلوا حدث السوء؟ فليبرهن لنا ويرينا بالوثائق كيف هي أسوأ حكومة ولماذا وعلى أي أساس بنى كلامه؟

أما بالنسبة لكلام النائب مروان حمادة، فإذا كان يهدد، فهذا معناه أنه مستند إلى الخارج حتى يجرو على هذا الكلام. وإن كان يستند على الداخل، فديمقراطياً هنالك أكثرية وأقلية. أعود وأكرر أنه إذا كان مستنداً على «الخارج»، فهذا كلام خطير. من هنا يجب أن يقول لنا كيف هو الاتي الأعظم؟ هنا يوجد هرطقة في البلد، لأن كائناً من كان يسمح لنفسه أن يهدد ويتوعد وبعدها يؤثر على الاقتصاد الوطني ونحن على أبواب فصل الصيف. نأمل من المغتربين والإخوان العرب أن يأتوا إلى لبنان، فهذا تعريض من النائب حمادة، خصوصاً أنه ليس مبنياً على أي مستند أو حقيقة. من هنا اعتبره ضرب للاقتصاد الوطني ولا يصب في مصلحة السلم الأهلي أو أي شيء آخر.

- هناك تحليل لاقتصادي سوري يقول: «إن أميركا قادرة على إفلاس أي مصرف لبناني في مدة أسبوع إذا لم ترسخ الحكومة اللبنانية للضغوط الأميركية»، ما مدى صحة هذا التحليل؟

إلى متى سنبقى خاضعين له، الجزمة الأميركية؟ إذا كنت مع أميركا ستدفع الثمن، وإن لم تكن معها ستدفع الثمن أيضاً. من المفترض أن يجري تحقيق مع هؤلاء الأشخاص، إلى ماذا يستندون؟ نحن في بلد ديمقراطي، فإذا كان لديه «معلومة» أن أميركا تريد أن تهدمنا فليقتضل ويقول لنا، لكن أطمئن الجميع ومن بينهم النائب مروان حمادة، أن أصحاب المصارف ورجال الاقتصاد في لبنان لا ينتمون إلى «التيار الوطني

عملية تقصي، أي لم نتهم أحداً. إذا، عندما تصل الأمور إلى لجنة تحقيق يصبح هنالك نوع من علامات الاستفهام على بعض الأشخاص ونوع من الاتهام غير المباشر لبعض الأشخاص. أؤكد أننا لن نتهم أحداً، نحن نريد أن نعرف أين ذهب الهدر المالي، ولنعرف من خلال التحقيقات ما إذا كنا سنعرضها على الهيئة العامة أم لا.

- منذ العام ١٩٤٣ وحتى اليوم، هل مثل نائب أو وزير أو رئيس ضمن هيئة خاصة وحوكم؟ طالما نحن في وضع دستوري، أسألك كيف تريد أن نصوت اليوم على موازنة وليس لدينا قطع حساب لعامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩؟ إذ أن قطع الحساب يكون دائماً سنتين إلى الوراء.

إذا، ليس لدينا قطع حساب لا للعام ٢٠٠٨ ولا للعام ٢٠٠٩، فعلى أي أساس سنصوت؟ لهذا السبب نسألهم، أين قطع الحساب لهاتين السنتين؟ فليقتضوا بتقديم القطع لتسيير أمور الدولة، فالدولة كلها جامدة. هم لا يقبلوا بأن نحقق في الهدر المالي وقد بلغ الدين ٦٣ مليار دولار. فالإنسان الذي قام بعملية قطع الحساب وضع خارج الصلاحيات، أي أخرج من الوزارة لفضحه معلومات مالية، ولكننا نعلم قصة السيدة رجا الشريف التي قامت بعملية قطع الحساب لعامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

- كيف تفسرون ماذا يقصد النائب أحمد فتفت بالدعوة إلى تشكيل ١٤ آذار حكومة ظل؟

هذا يذكرنا بالحكومات التقسيمية عام ١٩٨٨، ورأينا إلى أين وصل لبنان. ومع هذا لينفذ حكومة الظل التي يدعو إليها ولنرى... اليوم هناك دولة، لا ميليشيات على الأرض، فليجرب تشكيلها. وماذا يعني بحكومة الظل؟ إذا كان يريد أن يكون هنالك نوع من حكومة ظل لتحاسب كل وزير على أعماله، فلم لا؟ لكن لا أن تكون حكومة تقسيمية ولا أن يكون لديها صلاحيات كما حدث في العام ١٩٨٨.

- قال الرئيس أمين الجميل «إن هنالك هرطقة في تشكيل حكومة ميقاتي وتوزيع الحقائق من الناحية المذهبية»، محذراً من التلاعب بالأمور الميثاقية. وكذلك قول الوزير بطرس حرب وقائد القوات اللبنانية سمير جعجع بأن هذه الحكومة «أسوأ خيار استراتيجي للبنان»، وأن هذه الحكومة «ستعرض لبنان للآتي الأعظم»، بحسب النائب مروان حمادة. برأيكم، أين الهرطقة التي قيل عنها، وما هو الخيار السبي، وما هو الاتي الأعظم؟

لا أعلم أين الهرطقة في هذا الموضوع، ليشرح فخامته ماذا يعني؟ يقول إن الحكومة ليست ميثاقية،

- كتلة ١٤ آذار منذ تشكيل الحكومة الجديدة تقول «إن تسد الفراغ نظراً لتركيبتها الأحادية، ويطالبونها بعدم العبث بالثوابت الوطنية وعدم نقض القرارات الدولية، ويتهمونها بأنها «حكومة سورية» و«حكومة حزب الله» وأن عمرها محدود، ما هو ردكم؟

كل هذه فرضيات بالنسبة لنا ولن نتوقف عندها. نأمل كما قال دولة الرئيس ميقاتي أن يكون عنوان حكومته «كلنا للوطن، للعلم للعمل». نحن نطالب الحكومة بالعمل لكي نبرهن عدم صدقية هذا الفريق لأنه منذ فقدانه السلطة فقد كل شيء. وقد برهن عن عدم رضاه وعدم التخلي عن السلطة. لكن لينظر ماذا كتب على باب السراي «لو دامت لك لما وصلت لفيرك» والتي وضعها دولة الرئيس الشهيد رفيق الحريري.

بالنسبة لنا كنا نقول سابقاً وقيل أن نستلم الحكم بأننا سنعطيههم مهلة ثلاثة أو ستة أشهر ليبرهنوا عن مدى جدّيتهم. إذا، هم يحكمون على التوايا. من هنا بدأت أعصابهم تتهار لأنهم خسروا السلطة، وسنبرهن لهم أن الكلمات التي يطلقونها ليست أكثر من زوبعة في فتجان.

- مستشار رئيس الحكومة السابق سعد الدين الحريري، وزير المال السابق محمد شطح، يقول إنه لم يسمع بوضوح طلب ماثول أو التحقيق مع وزراء المال السابقين أمام لجنة المال والموازنة النيابية إلا عبر الإعلام، وأن الماثول ليس موجوداً في القانون أو باي لجنة من لجان مجلس النواب إلا إذا كان هنالك هيئة عامة تقرر ذلك. ما هو الحل؟

أولاً، هذه اللجنة موجودة، وهي لجنة تقصي الحقائق. وقبل الوصول إلى لجنة التحقيق البرلمانية، يمر كل شيء في لجنتنا - المال والموازنة - حتى لا يقال إننا متسرعون بقراراتنا. لهذا السبب طلبنا لجنة استقصاء، ويقتصر عملها على التحقيق في ما إذا كان هنالك خروقات ارتكبتها هؤلاء الوزراء الماليون أثناء توليهم العمل.

لكن الأستاذ شطح حرّ في أن يمثل أولاً يمثل، هذا يعود إليه في النهاية. لكن تلك اللجنة سيصدر عنها توصية لرئيس المجلس لكي يطرحها ضمن الهيئة العامة، عندها يصدر عنها لجنة تحقيق برلمانية، وأنا متأكد من الوصول إليها. ولكن قبل الوصول إليها نكون قد قمنا بعملية تسريع، وهذه اللجنة وجدت لتقصي الحقائق أكثر ممّا هي لجنة محاكمة أو لجنة تحقيق برلمانية.

إذا، لا أعرف لماذا «أخذ على خاطرو» وكذلك هم، طالما نحن نقول إنها

تتمة المنشور في الصفحة ٤

لوزارة المالية كان آنذاك الأستاذ حبيب بو صقر ووزير المالية آنذاك كان اللواء إدغار معلوف، وتمت عملية التسلم والتسليم، حتى في عهد الميليشيات التي كانت ناهية للدولة ولأموالها كما يعلم الجميع. كانت الموازنة إيجابية وغير سلبية، ولم تكن الموازنة في عجز.

ثالثاً، إذا كان يغمز من عهد العماد عون، فنحن نريد أن يفتح تلك السجلات لنحاسب كل الميليشيات آنذاك، لأنهم نهبوا أموال الدولة، وكان وضع المال النقدي في عهد العماد عون جيداً لأن الجميع يعلم أن في ذلك الوقت كان هنالك آلاف من الموظفين في المنطقة الشرقية أكثرهم من المسيحيين. فهل كان مخططاً لتفجير المسيحيين (الموظفون) لكي يخضعوا للإرادة التي كان هو تحت سيطرتها؟ وأيضاً كان مصرف لبنان المركزي قد منع وصول الأموال إلى حكومة العماد عون التي كانت هي الحكومة الشرعية آنذاك. إذاً، ليرجع قليلاً إلى التاريخ.

- ما تفسيركم لوقف العماد

عون من عدم تمثيل المرأة في الحكومة، إذ اعتبر أن المرأة تحتاج إلى مزيد من التمرس في الحياة العامة؟ أليس في هذا الكلام انتقاص من قيمة المرأة اللبنانية السياسية والثقافة في أن؟

العكس هو الصحيح، فالرئيس عون قال في مرّات عدّة إنه يشجع النساء بأن يدخلن الحياة السياسية، لكن المجتمع الشرقي الذي نعيش فيه لم يشجع المرأة. المجتمع هو مجتمع ذكوري. ونحن نعاني في «لجنة المرأة والطفل» لكي نمرّر ما يسمّى بقانون ضد العنف الأسري. عندها سيتوضح أن العماد عون على حق بما قاله في هذا الموضوع. فعلى المرأة أن تأخذ حقها في يدها، لأنه إذا أعطيت كوتا، فستظل تحت سلطة الرجل.

- عندما صرح العماد عون بتوسيع سجن رومية، كان هنالك اعتراض من رئيس الحكومة نجيب ميقاتي وبعض الوزراء، هل هذا يتم عن عدم اتفاق بين الوزراء في الصف الواحد؟

هذا يعود لعدم فهم ما قاله العماد عون، لأنه عندما قال «one way ticket» للفساد، المقصود بكلامه كان عهد الفساد الذي كان عهد الحريري. لهذا السبب أقول

إن هنالك سوء فهم، فحتى لو قال «باسم الأب والابن» سيقولون لماذا تقول «باسم الأب» قبل «الابن» أو العكس. ولهذا لن نتوقف بعد الآن عند هذا الكلام. بالتأكيد «one way ticket» للفساد ولكل الهدر الذي حدث ولعدم الاستقرار الذي حدث أيضاً، ولكن ليس كما فسروها لأنهم كما استفادوا في السابق من دم الشهيد رفيق الحريري، هم يحاولون اليوم أن يستفيدوا من هذا الكلام. إن كلام العماد عون كان سياسياً، وعندما قال المحاسبة فالسجن، فبالتأكيد ستكون هنالك محاسبة، وإذا لم تتم المحاسبة لا نقدر على بناء دولة، وسنبقى نعيش في مزرعة.

- اليوم نعيش جواً من التوتر في التصريحات والخطابات، ألا ترون بأن الشعب يريد الاستقرار والهدوء ولو لفترة من فصل الصيف وإيجاد مخرج لائق مع محاسبة كل سارق أو مرتشي، لكن دون تشنج؟

كلمة «one way ticket» أغنية جميلة، وعندما قالها العماد عون كان من المفروض أن يكون جوابهم «انشالله بتكون روحة مع رجعة». لكن لماذا يريدون أخذها بالمعنى السلبي؟ سنقول لهم «gone with the»

wind» (ذهب مع الريح)، وهذا فيلم سينمائي، وهذه كلها من الأمثال. ألم نقل في اللغة المحكيّة «راح بلا رجعة»، كم من المرّات نردّد «انشالله تكون روحة بلا رجعة» لكل الماسي التي نعيشها؟

- إذا هم فسروها بالمعنى السلبي؟

هذا صحيح، لأنهم مستفيدون من هذا الكلام... مستفيدون من دم الحريري. اليوم معاركهم كلها على الدم، وما زالوا يراهنون عليها. لهذا السبب تخطينا هذا الموضوع ونقول لهم سجن رومية بانتظار المتهمين المدانين لأنه إذا لم يكن هنالك عقاب واثاب، فلن نبني وطناً، ولن نبنيه بطريقة كيديّة، فنحن لم نقل لهم إننا سنضعهم في صندوق السيارة. كيف تصرّفت الميليشيات؟ وضعوا الأشخاص في صناديق السيارات، ولكن نحن نقول لهم في السجن. هذا السجن ماذا يعني؟ السلطة، القضاء، العدالة، القوى الأمنية، لماذا الخوف من هذا كله، فالذي يخاف يكون لديه شيء يريد إخفاءه.

- دعا الرئيس فؤاد السنيورة إلى تشكيل لجان أمنية في طرابلس، تكون هي المرجعية في ظل النزاعات للقوطة،

ما هو موقفكم وأريكم في هذه النقطة؟

نحن مع النسبية، وإذا وصلنا في يوم من الأيام لأن يصبح لبنان دائرة انتخابية واحدة، نحن لسنا ضد، لكن تدريجياً. وأقول للشعب اللبناني ولكل الأفرقاء، مسيحيين ومسلمين، بأنه إذا لم يكن هنالك نوع من التمثيل الحقيقي لكل الأفرقاء وبطريقة أن تكون هنالك معارضة وموالاتة في الشكل الحقيقي، فلن نبني وطن.

- كلمة أخيرة عبر جريدة «الحوار»؟

نقول لـ «حزب الحوار الوطني» ولقرّاء جريدة «الحوار»، هنالك أشياء كثيرة تجمعنا. لهذا السبب في بعض الأحيان نشعر بأننا من «حزب الحوار»، خصوصاً في كل ما يتعلق بالدولة المدنية والدولة الحامية لكل الناس. فنحن وإياهم في درب طويلة. أتمنى أن يعتبروا أنفسهم ممثلين في هذه الحكومة، وأتمنى أن يكونوا ممثلين فعلياً في الحكومات المقبلة.

❖ حاوره رئيس لجنة الأشرافية وشرق بيروت، في «حزب الحوار الوطني» الأستاذ عاصي حيار

على دور الحكومة والجيش الذي أبدى قدرة عالية في التصدي للقوضى، أليس هذا خروج عن القانون وماذا سيكون موقفكم؟

هذا كحكومة الظل التي يتكلمون عنها، فهي نوع من التقسيم. الأمن لا يُجزأ والأمن بالتراضي لا يحدث.

- سأل رئيس مجلس النواب نبيل بري السيد مايكل وليامز لماذا الهجوم الدولي على الحكومة، وفي تقديره - أي الرئيس بري - المطلوب الرئيس ميقاتي وليس حزب الله، كيف تفسرون تحليل دولته؟

كما سبق وقلنا إن هذا تهويل لن يصل إلى نتيجة.

- هل تطمئننا؟

نعم أطمئنكم، وأعود وأكرّر المثل الذي سبق وقلته «عزرائيل ما بيخرب ولكن نحن نقول لهم في السجن. هذا السجن ماذا يعني؟ السلطة، القضاء، العدالة، القوى الأمنية، لماذا الخوف من هذا كله، فالذي يخاف يكون لديه شيء يريد إخفاءه.

- قرأنا وسمعنا أن البيان الوزاري سيتضمن بدأ يتعلق باعتماد النسبية في القانون الانتخابي الذي سيعتمد في الانتخابات النيابية المقبلة.

خطب بعض المعارضات بين مواجهة الحكومات وبين هدم الكيانات الوطنية، ولسقوط بعض المعارضين والمفكرين في وحل وهوة التفكير الطائفي والمذهبي، أو في مستنقع «الدعم الأجنبي».

إن المشترك بين البلاد العربية لم يعد وحدة اللغة والثقافة والتاريخ والجغرافيا فحسب، بل أيضاً وحدة الحال من حيث وجود العديد من الحكومات الفاسدة والقمع السياسي والبطالة الواسعة والفقر الاجتماعي وانعدام فرص العمل أمام الجيل الجديد، وكلها عناوين لانتفاضات شعبية وراءها عشرات الملايين من المظلومين والفقراء على الأرض العربية. لكن ماذا بعد الانتفاضات، وعلى أساس أي برنامج للتغيير، بل وفق أي أسلوب في التحرك من أجل التغيير؟

فأسلوب التغيير الداخلي، المنشود في عدّة بلدان عربية، لا يجب أن يخرج عن رفض استخدام العنف المسلح مهما كانت الأعذار والظروف، وعلى المظلومين بالتغيير أن يحرصوا أيضاً على استقلالية التحرك الشعبي عن أي جهة خارجية، وعلى التمييز بين صوابية هدف الضغط على النظام وبين خطيئة تحطيم الدولة، فما زال هاجس «التغيير الجغرافي» في البلدان العربية أشدّ حضوراً من أمل «التغيير السياسي».

مؤامرات أم مجرد حراك شعبي؟

وقد تستفيد القوى الأجنبية الدولية والإقليمية من تصدع العرب ومن تداعيات أوضاعهم سياسياً وأمنياً، لكن ذلك سيؤكّد من جديد مخاطر النهج الذي سارت عليه هذه الأمة خلال العقود الأربعة الماضية على مستوى معظم حكوماتها وشعوبها وحركاتها السياسية.

وطالما أن الانقلابات العسكرية الداخلية من أجل تغيير الحكومات هي الآن صعبة، وهي أسلوب مرفوض حالياً في العالم ككل، فأي نظام ديمقراطي يمكن أن يستتبّ حصيلة فوضى حروب أهلية أو تدخل عسكري خارجي؟

إن الكثير من الحكومات العربية أعطت الأولوية لاستمرارية الحاكم في الحكم، لا لاستمرارية الوطن نفسه. والكثير من المعارضات العربية أعطت الأولوية للتغيير في الحكم، لا في المجتمعات التي تتوارث فيها الأجيال مفاهيم خاطئة عن النفس وعن الآخر، بينما الغائب - المطلوب هو طروحات وطنية عربية ديمقراطية تبني جيلاً عربياً جديداً، واعياً فكرياً، وليس ناشطاً حركياً فقط، وتحوّل طاقاته إلى قوة تغيير سلمية تصلح مجتمعا وترتقي به، وتصون وحدة أوطانها، وتردع أي تآمر خارجي.

❖ مدير «مركز الحوار العربي» في واشنطن

رأي

صباحي غندور

هنالك فرز حاصل الآن بين منظورين سياسيين لما يحدث في المنطقة العربية. المنظور الأول يحصر الأمر بـ «مؤامرة دولية» تستهدف الهيمنة الكاملة على العرب ووضعتهم جميعاً تحت «الوصاية الدولية»، بينما يرى الآخر أن لا مؤامرات خارجية، بل هو فقط حراك شعبي عربي مشروع ولا يجوز ربطه بأية جهة خارجية.

ثمة رأي ثالث، لا يجد له متسعاً كبيراً في التدوال السياسي والإعلامي، وهو رأي يؤكد على نزاهة الثورات والانتفاضات الشعبية العربية، وعلى حق الشعوب في التحرك من أجل الحدّ من الاستبداد والفساد، لكن دون إغفال لما يحدث أيضاً من محاولات إقليمية ودولية لتوظيف هذا الحراك الشعبي وتحريفه وجعله يخدم مخططات ومشاريع سبقت بسنوات هذا الحراك العربي.

فواقع الحال العربي الآن يقوم على مزيج من هواجس خوف على أوطان مع بوارق أمل من شعوب. وما يحدث في هذا العام داخل أوطان الأمة العربية من مشرقها إلى مغربها، وفي عمقها الأفريقي، هو دلالة هامة على نوع وحجم القضايا التي عصفت لعقود طويلة، ولا تزال، بالارض العربية. وهي كلها تؤكد الترابط الحاصل بين الأوضاع الداخلية وبين التدخلات الخارجية،

بين الهموم الاجتماعية والاقتصادية وبين فساد الحكومات السياسية، بين الضعف الداخلي الوطني وبين المصالح الأجنبية في هدم وحدة الأوطان.

ولعل أهم دروس هذه القضايا العربية المتداخلة الآن هو تأكيد المعنى الشامل لمفهوم «الحرية» حيث أن الحرية هي حرية الوطن وحرية المواطن معاً، ولا يجوز القبول بإحداها بديلاً عن الأخرى. كذلك هو التلازم بين الحريات السياسية والحريات الاجتماعية، فلا فصل بين تأمين «لحمة العيش» وبين حرية «تذكرة الانتخابات». وكما يتعاظم حجم المأساة حينما تعاني بعض الأوطان من انعدام كل مضمين مفهوم الحرية، أو حين يجتمع لديها وجود حكومات تفرّض «الخوف والجوع» معاً في ظل هيمنة أجنبية وفساد سياسي في المجتمع.

ربّما كانت سمة مشتركة بين عدة بلدان عربية أن نجحت شعوبها في مقاومة المستعمر والمحتل ثم فضلت قياداتها في بناء أوضاع داخلية دستورية سليمة. فمعارك التحرّر الوطني لم تكن مدخلاً لبناء مجتمعات حرّة يتحقق فيها العدل السياسي والاجتماعي والمشاركة الشعبية في الحكم وفي صنع القرار. ولذلك السبب، عادت هذه البلدان إلى مشكلة كيفية التعامل مع قضية الهيمنة الأجنبية.

كذلك نجد على مستوى الشعوب العربية عموماً حالات سلبية من الانقسام على أسس طائفية أو قبلية أو إثنية بدلاً من الصراعات السياسية والفكرية والاجتماعية والطبقية، والتي هي ظواهر صراعات طبيعية في أي مجتمع حيوي موحد.

أما على صعيد الدور الخارجي في الأزمات العربية، فهو حتماً عنصر فاعل في إحداثها أو في توظيفها واستثمارها. وهذا الدور الخارجي يجمع، كما فعل على امتداد العقود الماضية، بين إسرائيل وجهات دولية وإقليمية كبرى، وتدخلها كلها حتى في أصغر القضايا العربية.

لكن هذا التدخل الإسرائيلي-الأجنبي ما كان ليحدث بهذا الشكل والمضمون لولا حالات الوهن والضعف في الجسم العربي عموماً وداخل الكثير من أوطان العرب.

بل إن ذلك كله يؤكد جدية المشروع الإسرائيلي الساعي لتفتيت ما هو أصلاً مقسّم عربياً، ولإقامة دويلات دينية وأثنية تبرّر وجود «الدولة اليهودية» التي ستتحكم في مصائر هذه الدويلات وترث «الرجل العربي المريض» كما ورثت اتفاقية (سايكس-بيكر) البريطاني-الفرنسي مطلع القرن الماضي «الرجل التركي المريض».

أما المشروع الأميركي للمنطقة فقد كان خلال حقبة بوش «المحافظين الجدد» يقوم على فرض حروب و«فوضى خلاقة» و«شرق أوسطي جديد»، وعلى الدعوة لديمقراطيات «فيدرالية» تقسّم المواطن الواحد ثم تعيد تركيبته على شكل «فيدرالي» يحفظ حال التقسيم والضعف للوطن ويضمن استمرار الهيمنة والسيطرة على ثرواته ومقدّراته وقراراته. وكانت نماذج هذا المشروع في العراق وفي السودان معاً. الآن نجد إدارة أميركية تعمل على تحقيق المصالح الأميركية من خلال دعوة الحكومات العربية (والضغط عليها) لتحقيق إصلاحات دستورية واقتصادية تضمن أيضاً في هذه البلدان بقاء المصالح الأميركية، إذ لا يهّم الحاكم الأميركي إلا المصالح الأميركية، فهو قد يكون مع تغيير أشخاص وحكومات في بلد ما ولا يكون كذلك في بلدان أخرى. الأمر يتوقف طبعاً على «ظروف» هذا البلد ونوع العلاقة الأميركية مع المؤسسات القائمة فيه بما فيها المؤسسة العسكرية، لكن الاعتبار الأميركي الأهم هو «نوع» البديل الممكنة لهذا النظام أو ذاك.

وما يحدث الآن في عموم أرض العرب، هو تعبير ليس عن خطايا حكومات وأنظمة أو عن «تدخل خارجي» فقط، بل هو أيضاً مرآة تعكس الفهم الشعبي العربي الخاطئ للدين وللهويين العربية والوطنية ولدى

الحدث بعيون عربية

الضغوط على أسطول الحرية ٢ تكشف خضوع الغرب للصهيونية

تتمة المنشور في الصفحة ١

الود ولا الأحضان العربية سوف تجدي ما لم يتم ترجمتها إلى أفعال ملموسة، كاشفة أن بعض العواصم العربية عرضت شروطاً لإقراض القاهرة لا تختلف عن شروط غربية رفضتها مصر. وخلصت إلى أن العلاقات العربية-العربية تحتاج للمصارحة الشديدة، والتعامل بلغة عملية تأخذ في الحسبان المصالح الدقيقة للشعوب والحكومات العربية.

أما «الجمهورية» المصرية فقد انتقدت تأجيل الزيادة في معاشات المصريين إلى أجل غير مسمى كإجراء لتخفيف العجز في الموازنة العامة للدولة، بعد أن كان أصحاب المعاشات الأقل من ٨٠٠ جنيه قد شعروا بالفرح والاطمئنان عندما صدرت تصريحات رسمية بزيادة هذه المعاشات بنسبة معقولة! ورات أنه يحق لهؤلاء المواطنين الذين يواجهون الآن أعباء إضافية تمثلت في ارتفاع الأسعار بمجرد الحديث عن الزيادة المتوقعة المطالبة بحقوقهم المؤجلة

التساؤل: ألم تجد الحكومة وسائل أخرى لخفض عجزها إلا شطب زيادة المعاش؟

ولاحظت «البيان» الإماراتية تحت عنوان «الحكمة المطلوبة اليوم في لبنان» إلى أن اللبنانيين يعيشون اليوم أوقاتاً عصيبة، صمام أمانها الحكمة، لافتة إلى أن الدوائر ترتبص بلبنان منذ اغتيال الرئيس رفيق الحريري. وأكدت أن من المآخذ التي تسجل على المحكمة الجنائية التسريب الذي خالط عمليات التحقيق وجمع الدلائل، وهو ما دهن أعمالها ميكراً بدهان الشك، وهو ما يرمي الزيت على النار. ولاحظت «الوطن» القطرية عودة الإنقسام في لبنان ليعبر عن نفسه بقوة في لحظات حرجة يحاول فيها رئيس الحكومة نجيب ميقاتي إخراج حكومته إلى النور، خصوصاً بعد حديث السيد نصر الله عن الرفض المطلق لقرار المحكمة في حين التقط معارضو حزب الله خيط القرار الإتهامي ليعتبروه الطريق إلى العدالة وطلبوا ميقاتي بالالتزام الصريح بقرار مجلس الأمن ١٧٥٧ الذي تمخض عن قيام المحكمة الدولية الخاصة بلبنان. ولفتت إلى

أن هذا يعني أن على حكومة ميقاتي تنفيذ عملية تسليم المتهمين أو تعمل المعارضة على إفشالها، معتبرة أنها معادلة صعبة حقاً، فلا أحد يشك أن اللبنانيين بكل أطيافهم يريدون معرفة من وراء الاغتيال لكنها أشارت إلى أن المحكمة الدولية شابهها الكثير من الجدل وحامت الشبهات حول صدقية العاملين على التحقيق فيها. وحتى لا يبقى المسرح السياسي اللبناني ومناخ السلم الأهلي اللبناني فيه رهناً بملف المحكمة الدولية، دعت «الوطن» اللبنانيين إلى التروي في اتخاذ الخطوة المقبلة والثقة بالرئيس ميقاتي، فاستمرار حكومته ودعمها يجنب لبنان إحدى أخطر المآثر الدائم على أمنه وعرويته واستعداده الدائم للمقاومة ويجنبه أيضاً الوقوع في معترك أزمة مع المجتمع الدولي تصرفه عن مصالحه العليا.

ورأى أحمد أبو خليل في «العرب اليوم» الأردنية، تحت عنوان «قبلة على جبين المقاومة اللبنانية» أن تجربة حزب الله في التعاطي مع أي طارئ أو تعقيد مفيدة ومهمة واستثنائية لجميع العرب، لافتاً إلى أن التجربة قائمة على مبدأ بسيط

هو دوام تسليط النظر نحو العدو الأساسي حيث المعركة الأساسية. وأكد أن ذلك المبدأ هو السر الكامن وراء هذه السكينة والهدوء والاطمئنان إلى جانب الصرامة والشدة والتيقظ التي يتمتع بها الحزب والتي يظهر بها سماحة السيد عند كل محطة كفاحية. ولفت إلى أن كل إطلالة كفيفة بأن تنقل أنصار وأصدقاء المقاومة اللبنانية خارج لبنان من حالة التوتر والقلق إلى حالة من التوازن والاتزان. وخلص إلى أن المقاومة اللبنانية تقدم وهي تواجه قضية المحكمة الدولية، درساً جديداً في التصويب الجيد نحو الهدف الأساس ورفض الإنحراف نحو هدف متوهّم آخر، فهل تسمحون لنا بطبع قبلة على جبين هذه الظاهرة الأنبيل في عالمنا العربي؟

وتحت عنوان «أسطول الإنسانية»، أشارت «الخليج» الإماراتية إلى أن ردود الفعل الغربية على «أسطول الحرية ٢» تكشف مدى خضوع هذه الدول لما أسمتها السطوة الصهيونية وامتثالها للابتزاز الذي تمارسه. فمن دولة كبرى كالولايات المتحدة تعطي للكيان حق قتل النشطاء بزعم

الدفاع عن النفس، إلى دولة أخرى ترى أن محاولة كسر الحصار لا تقيد عملية السلام وتعميق المفاوضات، إلى أمين عام للأمم المتحدة يحرض دول العالم على عدم السماح للنشطاء القيام بعمل إنساني امتثالاً لشرعة حقوق الإنسان. وأبدت أسفها أن تتضح صورة كئيبة ومقيبة لعالم يفقد إلى الحد الأدنى من الأخلاق في تعامله مع قضية أكثر من مليون ونصف المليون إنسان يتعرضون منذ أكثر من أربع سنوات لأبشع عملية حصار أدرجتها لجان تحقيق دولية في خانة «جرائم الحرب». وختمت بالتأكيد على أن «أسطول الحرية ٢» مهمته مسح الحقد والظلم والعار الذي لطخت به إسرائيل والولايات المتحدة والدول الغربية وجه الإنسانية، سائلة: فهل سمح له أن يصل إلى هدفه؟

من ناحيتها، أكدت «القدس العربي» اللندنية، تحت عنوان «إفلاس مالي بعد الإفلاس السياسي» أن السلطة الفلسطينية في رام الله تتجه بشكل متسارع نحو الإفلاس المادي، بعد أن أوشكت على الإفلاس السياسي، عقب الإعلان عن دفعها نصف رواتب

الحدث بعيون إسرائيلية

أسطول الحرية ٢ يدفع إسرائيل إلى الجنون!

تتمة المنشور في الصفحة ١

الوضع في سوريا، فدور تركيا القيادي في المنطقة مرهون ب«التعامل مع إسرائيل كلاعب أساسي في حل النزاعات الإقليمية»، أكد أحدهم. على صعيد آخر، دعا أحد المعلقين منظمي «أسطول الحرية ٢» إلى الاستغناء عن فكرة الإبحار إلى غزة لأن «هدفهم بدفع إسرائيل إلى الجنون قد تحقق بالفعل!». وإذا كان هدف أسطول مرمرة إظهار وحشية إسرائيل فإن أسطول الحالي يرمي إلى إظهار غباء إسرائيل.

فقد أكد الون بن مثير في «جبروزاليم بوست» تحت عنوان «هل المصالحة التركية-الإسرائيلية وشيكة؟» أن استئناف المسؤولين الإسرائيليين والاتراك للحوار في ما بينهم في مرحلة تتسم بدرجة كبيرة من الغموض والاضطراب في الشرق الأوسط ليس صدفة. وأوضح أنه مع حلول «الربيع العربي» أصبحت المصالح الإستراتيجية التي تجمع إسرائيل وتركيا أكثر جلاءً، وخصوصاً مع الاضطراب الحاصل في سوريا المجاورة، معتبراً أن تلك المصالح تخدم الجانبين معاً لتجاوز العقبات التي عوّقت المصالحة بينهما منذ حادثة سفينة مرمرة في ٢١ أيار عام ٢٠١٠. وأكد أن المصالحة

الإسرائيلية-التركية هي وشيكة، نظراً لما سيكون لها من فوائد لكلا الطرفين، لافتاً إلى إشارات كثيرة برزت بين المسؤولين الإسرائيليين والاتراك على هذا الصعيد. وأشار إلى إعلان «منظمة الإغاثة الإنسانية» التركية عدم مشاركتها في الأسطول الجديد، ورسالة التهئة التي بعث بها رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو إلى نظيره التركي رجب طيب أردوغان عقب فوز حزب الأخير في الانتخابات، كاشفاً أن القنوات السرية كانت مفتوحة دائماً بين الجانبين منذ جادة «أسطول الحرية ١». وشدد على أن ما حال دون إيجاد تركيا على اعتذار إسرائيل مما حصل والتعويض لأسر الضحايا. ولاحظ أنه على الرغم من عدم التوصل إلى صيغة ملائمة لإنجاز وثيقة المصالحة، فإن إسرائيل أبتت على السفير الإسرائيلي في أنقرة، كما أن العلاقات الاقتصادية الثنائية قد تطورت. وكنيجة له «الربيع العربي» أكد أن تركيا تدرك أنه إذا ما ازدت أن تلعب دوراً قيادياً في الشرق الأوسط، عقب الإنتفاضات، وأن تؤثر في السياسة الإسرائيلية، فلن يكون أمامها خيار سوى التعامل مع إسرائيل كلاعب أساسي في حل النزاعات الإقليمية، بما فيها تلك الواقعة على الحدود التركية،

ملاحظاً أن المجهول يكتنف الوضع في سوريا، ومؤكداً أن تركيا لن تسلم من تبعات انهيار نظام الرئيس السوري بشار الأسد، في حال حصل ذلك. وبالنسبة لما ستجنيه إسرائيل من استئناف العلاقات مع تركيا، رأى أن بإمكان الأخيرة أن تلعب دوراً مساعداً في جملة من القضايا، من سعي الفلسطينيين إلى كسب اعتراف من الأمم المتحدة، إلى برنامج «حماس» السياسي وتشكيل حكومة الوحدة الفلسطينية، مروراً بالوضع المضطرب في سوريا، وصولاً إلى الطموحات النووية لإيران. ولفت إلى أن الولايات المتحدة تدرك أيضاً إيجابيات إمداد تركيا بأدوات القيادة التي تلزمها للتأثير في المنطقة بطريقة تعزز فيها المصالح التركية-الإسرائيلية المشتركة. وخلص إلى أن العالم العربي يخرج إلى الطرقات بحثاً عن الديمقراطية، زاعماً أخيراً أن «الدولتين الديمقراطيةيتين» في المنطقة تحظيان بفرصة الآن للعمل معاً كدعامتين للاستقرار، وتعزيز الأمن والسلام في منطقة متجهة إلى الفوضى.

وتناول الكاتبان يورام شويتزر وجلعاد ستيرن (من «معهد دراسات الأمن القومي» الإسرائيلي) في «جبروزاليم بوست» القرار الإتهامي الذي صدر عن المحكمة الدولية الخاصة بلبنان. فأشارا إلى أنه بعد

الكثير من التأجيل، أصدرت المحكمة الخاصة بلبنان قرارها الإتهامي بحق المتورطين في اغتيال رفيق الحريري، والذي أشار بأصابع الإتهام إلى أعضاء في حزب الله باعتبارهم المشتبه بهم الأساسيين في ارتكاب تلك الجريمة. وعرض شويتزر وستيرن لتاريخ نشأة الحزب من منظمة شيعية متواضعة وصولاً إلى ما أصبح عليه اليوم من قوة تركز على قدرات عسكرية تضم أسلحة متطورة مصدرها إيران وسوريا، زاعمين أن الوضع السوري المضطرب الذي يُقلق الرئيس الأسد سمح بنقل بعض أكثر الأسلحة السورية تقدماً إلى مخازن حزب الله في لبنان. وأضافا أن حزب الله هو منظمة متعددة الأبعاد، إذ لديها بعد سياسي قوي وبعدها أحران أحدهما اقتصادي والآخر ديني نافذ، يستخدمها الحزب، بزعمهما، من أجل تهديد خصومه وترهيبهم. وبعد اتهام المحكمة لعناصر من حزب الله بجريمة الإغتيال، اعتبر أنه من غير المفاجئ أن يصمّم الحزب على إعاقه التحقيق، باستخدام ما أمكنه من وسائل للظعن في مصداقية المحكمة عبر وصفها بأنها «مشروع إسرائيلي». وادّعى بأن حزب الله استخدم قوته العسكرية لفرض إرادته في النزاعات الداخلية، كما في العام ٢٠٠٨ عندما استولى على أحياء عديدة في بيروت، وهو ما كاد أن يتسبب بحرب أهلية

جديدة. ولفتنا إلى أنه على الرغم من أن المحكمة أعلنت أنها ستدعي على أفراد وليس على مجموعات أو منظمات أو دول، فإن كل من هو على دراية بعلاقة حزب الله بالنظامين السوري والإيراني بإمكانه أن يؤكد أن القيادة في سوريا وإيران لم تكن على علم بعملية الإغتيال فحسب، بل أيضاً صادقت عليها. وتابعا أنه إذا ما تمت إدانة أعضاء حزب الله في المحاكمة، فلن يكون هنالك أدنى شك بأن أمين عام الحزب السيد حسن نصر الله نفسه قد صادق على العملية، وأن قائده العسكري عماد مغنية خطط وأشرف شخصياً على التنفيذ. وخلصا إلى الترجيح بأن إيران وسوريا ستكرآن علاقتهما بالجريمة، ولكن نظراً للتسريبات الإعلامية وإمكانية سقوط نظام الأسد، فإنه من المرجح أن تظهر أدلة موثقة على تلك الجريمة في وقت لاحق.

وأشار أساف غيفين في «يديعوت أحرונوت»، تحت عنوان «إسرائيل خسرت حرب الأسطول» إلى أنه عندما ظهرت أولى التقارير التي تحدثت عن أن أسطول دولي آخر يتحضر للتوجه نحو غزة، كان من الصعب فهم الهدف من ورائه، معتبراً أن فتح معبر رفح خفف من حدة الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع، ولكنه أكد أن أهداف

الأسطول الجديد بدأت تتكشف شيئاً فشيئاً، فإذا كانت «مافي مرمرة» التي شاركت في الأسطول السابق قد هدفت إلى إظهار وحشية إسرائيل للعالم، مؤكداً أنها نجحت في ذلك بمساعدة الإسرائيليين أنفسهم، فإنه يبدو أن الأسطول الحالي يرمي إلى إظهار غباء إسرائيل. ولفت إلى أنه في الوقت الذي لم يتضح فيه بعد ما إذا كانت السفن ستطلق ومتى ستصل إن انطلقت، يبدو أن هذا الهدف قد تحقق تماماً. ولاحظ أنه في هذه المرحلة، تستعد الحكومة الإسرائيلية لإعادة نفس الأخطاء التي ارتكبتها في الجولة السابقة، مستغرباً سلوكها هذا، خصوصاً وأنها باتت تدرك أنه من المستحيل لهذه السفن أن تنقل مواداً إلى غزة لم يسبق أن دخلت القطاع ٥٠ مرة في يوم واحد عن طريق مصر. وأسف لما يتم إشاعته في الإعلام الإسرائيلي من أن المشاركين في الأسطول مجهزين بأسلحة كيميائية، إذ رأى أن أفضل أسلوب يمكن أن يتبعه المسؤولون الإسرائيليون لمواجهة الأسطول هو تجاهله. وختتم بأن السمة الوحيدة التي تدعو إلى التفاؤل في هذا السلوك هي الأمل بأن يدرك منظمو الأسطول أنه لم يعد من داع لإبهارهم، إذ أن هدفهم بدفع إسرائيل إلى الجنون قد تحقق بالفعل.

الحدث بعيون غربية

الوقت مناسب لتحريك العصبية المذهبية بين سنة الحريري وشيعة حزب الله!

تتمة المنشور في الصفحة ١

رأى البعض أن قرار أوباما غير حكيم ويقلل من فرص تحقيق باقي أهداف الحرب وإنهائها في العام ٢٠١٤ ويشكل خطراً على القوات الأميركية في أفغانستان، رأى آخرون أن قراره يؤكد أن السياسة الخارجية الأميركية حيال أفغانستان وبأفغانستان مبنية على أساس الضغوطات الأميركية الداخلية أكثر منها على الالتزام طويل الأمد لبسط الاستقرار في المنطقة! ويرز تخوف من اعتبار الأوروبيين انسحاب آلاف الجنود الأميركيين ضوءاً أخضر للسمي إلى الخروج من أفغانستان، فخطاب أوباما قد بعث برسالة استراتيجية إلى المنطقة وإلى حلفاء واشنطن مفادها أن الولايات المتحدة مغادرة! وهناك من تناول القرار الظني الصادر عن المحكمة الدولية الخاصة بلبنان في قضية اغتيال الرئيس رفيق الحريري، مستبعداً تورط حزب الله في اغتيال الحريري، ومتهما الجهاز الأمني لحزب «البعث» السوري في جريمة الاغتيال، من دون أن يكون للرئيس السوري بشار الأسد أي علاقة بالموضوع! يقول أحد التقارير.

فقد نشرت مجلة «فورين بوليسي» تقريراً يتضمن آراء أهم الخبراء العسكريين والاستراتيجيين حول الاستراتيجية الأميركية في أفغانستان بعد الخطاب الذي ألقاه الرئيس

الأميركي باراك أوباما مؤخراً والذي أعلن فيه عن سحب ٢٢ ألف جندي أميركي بحلول صيف العام ٢٠١٢. فرأى كل من انطوني كوردسمان (خبير الدراسات الاستراتيجية في «مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية» في واشنطن-CSIS) وأدم موسر (محلل استراتيجي وباحث في «مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية») أنه وعلى الرغم من نجاح معظم الجهود الأميركية في أفغانستان، إلا أنه لا تزال هنالك مشكلات طويلة الأمد تشوب الاستراتيجية الأميركية في أفغانستان، والتي يجب العمل على حلها. وأشاروا إلى أن المشكلة الأولى تكمن في الجدول الدائر في الإدارة الأميركية عما إذا يجب اعتماد استراتيجية مكافحة التمرد أو استراتيجية مكافحة الإرهاب. وأكدوا على أن هذا الجدول خاطئ من أساسه، إذ أن هاتين الإستراتيجيتين مختلفتين تماماً من حيث الأهداف ووسائل تحقيق تلك الأهداف، ولذا لا يمكن المقارنة بينهما، ولذا شددوا على ضرورة تحديد البيت الأبيض للأهداف المنشودة في أفغانستان والموارد المستعد لتوفيرها من أجل تحقيق تلك الأهداف. أما المشكلة الثانية فهي برأيهم باكستان، فأشاروا إلى أن الوضع المتدهور في باكستان يبين مشكلة أساسية في الاستراتيجية الأفغانية الحالية. واعتبرا أن باكستان أهم بكثير من أفغانستان في جميع النواحي، موضحين أنها أكبر مساحة

من الأخيرة، وتحتوي على عدد كبير من مخيمات تدريب وملاذات «طالبان» والقاعدة»، كما لديها أسلحة نووية، في حين لم يعد بإمكان واشنطن الاعتماد على باكستان في مجال مكافحة الإرهاب على حدودها مع أفغانستان. ويرأيهم، فإن المشكلة الثالثة تكمن في المفاوضات مع حركة «طالبان» التي يمكن أن ينتج عنها انضمام الحركة إلى الحكومة الأفغانية وبسط سيطرتها في بعض المناطق وإرغام الولايات المتحدة على تسريع عملية سحبها لقواتها. أما ديفيد روثكوف (باحث في مؤسسة «كارنيغي للسلام الدولي»-CEIP) فرأى أن عدد القوات التي قرّر أوباما سحبها بحلول صيف ٢٠١٢ ما هو إلا مؤشر على وضع انتقالي مؤقت، في حين ما ينبغي التنبيه إليه هي الرسالة الأوسع من خطاب أوباما وتداعياتها. واعتبر أن القرار الأهم قد تمّ اتخاذه، وقد «سبق السيف العذل»! موضحاً أنه وبعد أن قام أوباما بحشد عدد كبير من القوات الأميركية في أفغانستان وبعد أن وصلت تلك القوات إلى ذروة قوتها، فإن كل ذلك سيتغير عمّا قريب. فلفت إلى أن القوات الأميركية في أفغانستان طرقت أبواب العودة والحرب الأميركية الأطول توشك على الانتهاء. ورأى أن اتخاذ أوباما لقرار كهذا يعود إلى إدراكه لضرورة إعادة التركيز على الشؤون الداخلية، إذ أن أهم المخاوف المتعلقة بالأمن القومي الأميركي تكمن داخل حدود الولايات المتحدة لا سيما

من حيث الواقع الاقتصادي المتردي. فيما ذكرت كوري شيك (بروفيسورة دراسات الأمن الدولي في «الأكاديمية العسكرية الأميركية») بأن أوباما كان مولعاً بانتقاد إدارة الرئيس الأميركي السابق جورج دبليو بوش بسبب نقص تمويل الحرب في أفغانستان، معتبرة أن أوباما يستحق اليوم الانتقادات ذاتها بعد إعلانه عن الانسحاب السريع الذي ينوي تنفيذه وتخفيض تمويل الحرب. ولفتت إلى أن قرارات أوباما تخالف نصيحة القيادات الدفاعية العسكرية والمدنية الأميركية. وأكدت على أن قرار أوباما بسحب ٢٢ ألف جندي أميركي بحلول صيف العام ٢٠١٢ هو قرار غير حكيم يقلل من فرص تحقيق باقي أهداف الحرب وإنهائها في العام ٢٠١٤ ويشكل خطراً على القوات الأميركية في أفغانستان. أما مايكل والتز (قائد سابق للقوات الخاصة في أفغانستان ومستشار نائب الرئيس الأميركي السابق ديك تشيني) فرأى أن قرار أوباما يؤكد أن السياسة الخارجية الأميركية حيال أفغانستان وبأفغانستان مبنية على أساس الضغوطات الأميركية الداخلية أكثر منها على الالتزام طويل الأمد لبسط الاستقرار في المنطقة بحيث لا يعود استخدام الإرهابيين ملاذاتهم لمهاجمة الغرب ممكناً. ورأى أن خطاب أوباما قد بعث برسالة استراتيجية إلى المنطقة وإلى حلفاء واشنطن مفادها أن الولايات المتحدة مغادرة. وبرأيهم، فإن

هذه الرسالة التي تلقفتها المنطقة بكل وضوح تضع في الواجهة أربعة مشكلات أساسية، أولاً، بدأت دول المنطقة تخطط لأفغانستان ما بعد الانسحاب الأميركي، ثانياً قد يعتبر الأوروبيون انسحاب بضع آلاف الجنود الأميركيين ضوءاً أخضر للسمي إلى الخروج من أفغانستان، ثالثاً، تتزايد مخاوف الأفغانيين من احتمال اندلاع حرب أهلية عقب الانسحاب الأميركي، رابعاً، بناء أوباما سياسته على افتراضه بأن «القاعدة» قد هُزمت وأنها لن تتمكن من استرجاع هيكلتها على الرغم من حالة اللااستقرار التي تشهدها باكستان وتراجع التواجد الأميركي والأطلسي في المنطقة. واعتبر أن هذا الافتراض خطير جداً، مؤكداً على أن «القاعدة» تستطيع وستعيد هيكلتها نفسها إذا لم تحافظ الولايات المتحدة على المكتسبات الصعبة التي حققتها في أفغانستان حتى اليوم. وخلص إلي أن النجاح في أفغانستان سيكون صعباً ومكلفاً ويحتاج إلى الكثير من الوقت، إلا أن التكاليف ستكون أكبر بكثير في حال غادرت الولايات المتحدة أفغانستان في المستقبل القريب.

من ناحيته، تناول الصحافي البارز روبرت فيسك في «الإنديبننت» البريطانية القرار الظني الصادر عن المحكمة الدولية الخاصة بلبنان في قضية اغتيال الرئيس رفيق الحريري. فلفت إلى أنه في البداية، تم اتهام السوريين باغتيال الحريري بما أن

الأخير أراد خروج ما تبقى من الجيش السوري من لبنان، فتمّ اعتقال أربعة من «أصدقاء» سوريا في لبنان لسنوات إلى أن أعلنت الأمم المتحدة أخيراً أنهم أبرياء وأن الأدلة المقدمة ضدهم غير كافية لإبقائهم في السجن. وتابع بأن أصابع الاتهام وجّهت بعد ذلك إلى الإيرانيين وحزب الله، وقد زعمت صحيفة «دير شبيغل» الألمانية بعد ذلك بأن حزب الله متورط في اغتيال أكبر رئيس وزراء في السياسة اللبنانية، رئيس وزراء في السياسة اللبنانية، لافتاً إلى أنه في حين لم يصدق اللبنانيون فعلاً تلك المزاعم، صدقها كل من هو خارج لبنان. وأكد فيسك على أن تورط الحزب في مخطط سوري لاغتيال الحريري هو أمر لا يمكن تصديقه، نظراً إلى استخباراته الحكيمة. وبحسب فيسك، فإن الجهاز الأمني لحزب «البعث» السوري هو من اغتال الحريري، من دون أن يكون للرئيس السوري بشار الأسد أي علاقة بالموضوع! وخلص إلى أنه وفي الوقت الذي تتخوف فيه إسرائيل من اندلاع حرب جديدة بينها وبين حزب الله، فإن هذه المرحلة مناسبة لتوجيه الأميركيين أصابع الاتهام إلى جماعات داخل لبنان، كما أن الوقت مناسب أيضاً لتحريك العصبية المذهبية بين سنة الحريري وشيعة حزب الله في الوقت الذي يقاتل فيه العلويون التابعون لنظام الأسد الأكثرية السنية في سوريا!

ترجمة وإعداد:
سارة عوض ومها صالح

المشهد اللبناني

حزب الله قد رد على البيان الذي أصدره المدعي العام في المحكمة الدولية دانيال بلمار رداً على المؤتمر الصحافي لسيد نصر الله، فأشار إلى أنه «لم يفاخراً رداً بلمار على ما قدمه السيد نصر الله من أدلة دامغة حول الثغرات الكبرى التي تطال مصداقية هذه المحكمة والعاملين فيها. وقد جاء هذا الرد على جاري عادة بلمار عاماً وإجمالياً ولم يتطرق إلى أي من الأدلة المقدمة، حيث لم يستطع أن يفي أيًا من الحقائق الثابتة التي أوردها الأمين العام، مما يظهر حجم التآكل الذي أصاب مصداقية المحكمة وإفلاس منطلق بلمار في الدفاع عن المحكمة برمتها».

في المحصلة، ومما تقدّم يبدو أن الاجراء السياسية الملبدة سوف تستمر على النوازل نفسها ولو كانت كل الأطراف، لتتزم التهدئة في الشارع حتى الآن، علماً أن الأذية ما زالت تلحق باقتصاد البلد، عدا عن تأثر الموسم السياحي سلباً على نحو ما كان يحصل منذ العام ٢٠٠٥، وبالتالي فإن كان هنالك من خدمة يمكن أن تقدمها هذه الحكومة للبلاد بعد نبيلها الثقة فهي أن تسارع إلى إطلاق ورشة حقيقية تعيد الحياة إلى المفاصل المشلولة في المؤسسات وربما تعيد الأمل إلى المواطن في فصل الصراعات السياسية عن حاجات البلد إلى الإستقرار في كل الميادين.

ما ذهبنا إلى قراهم وسألنا عنهم فلن نجد من يدلنا عليهم لأنهم غادروها منذ سنوات طويلة هرباً من الإستهداف الإسرائيلي، معتبراً أن «الأمور سوف تذهب على الأرجح إلى المحاكمة الغيابية وأن الموضوع سوف يخرج من يد اللبنانيين ليدخل في لعبة الأمم».

يبدو حزب الله أقل اهتماماً بصخب الجدل حول القرار الإتهامي وحمل حكومة ميقاتي على الإفصاح عن التزام غير مشروط للمحكمة الدولية، فالحزب برأي كثير من المراقبين ينظر بقلق أكثر إلى القرار الإتهامي على أنه جزء من كل لم يظهر تماماً إلى العلن. ويستعيد من التقرير الأول للمدعي العام للمحكمة القاضي دانيال بلمار، في آذار ٢٠٠٨، الفقرات ٢٥ إلى ٢٩ التي أسقطت اتهام الأجهزة الأمنية اللبنانية-السورية باغتيال الحريري الأب، إلا أنها ثبتت في ضوء ما اعتبرته أدلة متوافرة لديها الإغتيال كفعل من صنع شبكة أفراد عاملين قبل الإغتيال وأخرين بعده، وأن بعض هؤلاء لا يزال فاعلاً. بذلك، أسقط بلمار تهمة سلفه ديتليف ميليس لسوريا وضباط لبنانيين وسوريين كي يتوقف عند حلقة منفذين، وأبقى الباب مفتوحاً على من عدّهم جهات يمكن أن تكون وراء هؤلاء. ولم يكن قد أتى حينذاك على اتهام حزب الله بالاغتيال. وكان

التي قد تزداد حساسية، خصوصاً أن ميقاتي لديه التزامات دولية فكيف سيوفق بينها ومطالبة فريق «أذار» بتعطيل المحكمة نهائياً؟ وتطرح على المحط مسألة سحب القضاة أو عدمه، ووقف التمويل أو عدمه، وتسهيل سائر الإجراءات الإدارية والديبلوماسية والأمنية والقضائية التي تتطلبها المحكمة تباعاً أو عرقلتها.

وفيما أعلن حزب الله موقفاً واضحاً وصريحاً من القرار الذي «يستهدفه»، مشدداً على أن أحداً لن يستطيع توقيف «المقاومين» الذين شملتهم مذكرات التوقيف ولو بعد ثلاثمئة عام، وكان الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله في خطابه يوم السبت الماضي، والذي بدأ أشبه بحرب على المحكمة الدولية مدعماً بأدلة وإثباتات، قد كشف توغل الإستخبارات الأميركية في عمق المحكمة التي يترأسها «صديق كبير لإسرائيل» والتي يمارس المسؤولون فيها «الرشوة والفساد» قبل أن يطمئن بأن «لا فتنة» ويعلن أن أي حكومة لم تكن لتتمكن من توقيف المطلوبين، الذين لهم باع طويل في تاريخ المقاومة. الموقف نفسه أعلنه رئيس المجلس النيابي نبيه بري الذي أشار إلى أن الذين شملتهم مذكرات التوقيف الدولية مطلوبون للإسرائيليين منذ زمن طويل، مضيفاً «إن هؤلاء غير معروف مكانهم، وإذا

فقدت اجتماعاً استثنائياً، بغياب خارج البلاد، وسمير جمعة، الذي حط فجة في الإمارات العربية المتحدة في زيارة رسمية، لتخرج برسالة واضحة لرئيس الحكومة: إما تلتزم بالقرار ١٧٥٧.. أو ترحل! وشتت حملة لإسقاط «الحكومة التي لا شرعية لها لانقلابها على التزامات لبنان تجاه المحكمة، ولأنها تسبب بتحويل لبنان دولة مارقة»، وفيما لم يحمل بيان «البريستول» أي جديد يذكر، بعيداً عن التلويح بفتح جبهة «المعارضة»، بدأ أن التصويب على رئيس الحكومة نجيب ميقاتي، لاعتقادها أنه يشكل «الخاصرة الرخوة في حكومة يمسك بها حزب الله وحلفاؤه وتعمل على التنصل من المحكمة الدولية وموجباتها». ولكن قوى «أذار» تراهن على أن التعابير المبهمة لبند المحكمة في البيان الوزاري في مواجهة القرار الإتهامي في جزئه الأول لن تصمد على الرغم من أن مضمونه بقي طيّ الكتمان، وأنه لم يذكر سوى أربعة أسماء لعناصر حزبية. وبالتالي فإنها تراهن على صعوبة مواجهة هذه الحكومة لما سينشر لاحقاً من مضامين للقرار في دفاعاته المتتالية، كما تراهن على عدم قدرة مكوثاتها على الحفاظ على وحدة الموقف إزاء مذكرات التوقيف

والذي دعاه إما إلى التزام القرار ١٧٥٧ وإما إلى الرحيل، لم يشر ميقاتي في رده إلى هذا القرار، وبالتالي فإن رئيس الحكومة لن يلبي أيًا من خياره لقاء البريستول. وبرأي مراقبين أن ميقاتي لن يكرر استقالة الرئيس عمر كرامي في العام ٢٠٠٥ تحت وطأة التهويل والتخويف وتحميله المسؤولية، بل الأصح أن الطرفين اللذين يملكان وحدهما مفتاح إسقاط الحكومة الجديدة، هما الفريقان المتحالفان فيها: رئيس الحكومة تبعاً لصلاحية دستورية تتيح له الاستقالة، والغالبية الحكومية التي تمسك بالثالث + ١ بما يمكنها من فرض استقالة الحكومة على رئيسها على نحو ما حصل مع الحريري الإبن. ويبدو واضحاً أن كلاهما ليس في وارد التلاعب بمصير حكومة انهماكها تأليفها تحت وطأة ضغوط الخارج والداخل. ويعتقد مراقبون من رئيس الحكومة أن الفريق المعارض يريد أن يطيل الكلام لتتعدّ الجلسات إلى اليوم الجمعة، ولتترافق مع تظاهرات تخرج من الجوامع، «وبات لدولاب الكاوتشوك المستهلك، سعر لا بأس به»، على حدّ قول أحد المقربين من ميقاتي. لكن فريق رئيس الحكومة واثق من ثبات الرجل في وجه أي مواجهة قد تفرض عليه. وكانت قوى «أذار» قد استنفرت قواها غداة موقف السيد نصر الله،

تتمة المنشور في الصفحة ١

على ضبط إيقاع الجلسات أن المتكلمين باسم ١٤ آذار لم يفرطوا في تجاوز قواعد اللعبة، فيما بدا أن نواب الأكثرية توافقوا على عدم الرد المباشر. وكان لافتاً للانتباه قرار «الجماعة الإسلامية» عبر نائبها عماد الحوت، الامتناع عن التصويت، في موقف يحمل دلالات هامة على مستوى الساحة السنية، ويؤشر إلى وقوف «الجماعة» بما تمثل على مسافة من «تيار المستقبل» وخطابه الشديد تجاه الحوت، الامتناع عن التصويت، في موقف يحمل دلالات هامة على مستوى الساحة السنية، ويؤشر إلى وقوف «الجماعة» بما تمثل على مسافة من «تيار المستقبل» وخطابه الشديد تجاه الحكومة ورئيسها. ولم تكن الجلسات على المستوى الذي توقعه كثيرون، أو أذار الذي هدّد العديد من مسؤوليه بأن «نجيب ميقاتي سيلاقي مصيراً بائساً كالذي لاقاه عمر كرامي في ٢٠٠٥».

ويرى مراقبون أن ميقاتي واجه «التحدي الأول» لحكومته باكراً جداً حين صدر القرار الإتهامي، الذي طال التلويح به في جريمة اغتيال رئيس الحكومة الأسبق رفيق الحريري بالتزامن مع إقرار حكومته للبيان الوزاري، في توقيت أجمع معظم أركان هذه الحكومة على أنه «مسيئ» لا بل «مريب».. وإذ لاحظ الجميع أن ميقاتي خرج عن «وسيطته» عبر رده على استهداف لقاء «البريستول» له

في القانون... شروط إعادة الاعتبار الحكومية



الجنحية أو بعقوبة أشد في خلال خمس سنوات منذ الأداء أو انتهاء مدة الحبس المستبدل.

أما لناحية الآثار القانونية المترتبة على إعادة الاعتبار فإن تقرير إعادة الاعتبار بنوعها يبطل مفاعيل جميع الأحكام الصادرة بالنسبة إلى المستقبل وتسقط العقوبات الفرعية أو الإضافية والتدابير الاحترازية وما ينجم عنها من فقدان أهلية، ولا يمكن أن تحسب الأحكام المذكورة في ما بعد للترار ولاعتياد الإجراء أو أن تحول دون وقف التنفيذ. وعند اتخاذ القرار بإعادة الاعتبار يُحال القرار للتنفيذ إلى النيابة العامة المختصة والتي تكلف دائرة السجل العدلي بشطب الحكم الذي أعيد الاعتبار بشأنه للمحكوم عليه.

❖❖ اللجنة القانونية في حزب الحوار الوطني

❖❖ يسر «اللجنة النقابية لقطاع القانون، في حزب الحوار الوطني أن تعلن لمن يرغب من منتسبي الحزب عن مباشرتها بتقديم استشارات قانونية.



صبيحة ملكة الأندلس

للكتبة، ورغم ذلك فقد كانت تلمي عليه كل أوامرها ثم تراجعها أمراً قبل أن يبلغها إلى الولاة. وبعد أن اطمأنت إلى كفاءة وأمانة محمد بن أبي عامر عينته مديراً عاماً على الأملاك والضياح سنة ٩٦٦ م. واستعانت بعثمان المصطفى بعد أن درّبه على شؤون الإدارة السياسية. وكانت محبة للخير لا تبرم أمراً إلا بعد أن تستشير كل من حولها، وكانت ورعة تقية أمرت بتعمير بيوت الله.

❖❖ الدكتورة فاطمة قدورة الشامي

بعد أن قمنا في العدد السابق باستعراض أحكام شروط إعادة الاعتبار القضائية لا بد لنا من تسليط الضوء على أحكام إعادة الاعتبار الحكومية. وهي تقوم على قرينة حسن السلوك لمجرد مضي مدة التجربة، دون أن يصدر في خلالها حكم جزائي بحق المحكوم عليه. وتعتبر إعادة الاعتبار قانونية أو حكومية لأنها حق للمحكوم عليه لدى توافر شروطها، وليست متروكة لتقدير الهيئة الاتهامية وتقوم على افتراض حسن سلوك المحكوم عليه بديل انتهاء المدة دون صدور حكم جديد عليه.

وتقتصر إعادة الاعتبار الحكومية على الأحكام الصادرة بعقوبة جنحية لدى توافر الشروط المنصوص عليها في المادة (١٦٠) عقوبات وهي تنفيذ العقوبة أو العفو الخاص عنها وانقضاء سبع سنوات من تاريخ انتهائها، إذا كانت العقوبة مانعة للحرية أو مقيدة لها، وعدم صدور أي حكم آخر يقضي بالحسب أو بالإقامة الجبرية أو بعقوبة أشد. أما إذا كانت العقوبة جنحية فيعاد اعتبار المحكوم عليه حكماً إذا لم يقض عليه بحكم آخر بالفرامة



النوعية، وعدد من جمعيات الإغاثة، المحلية منها والعالمية. وقد توجه المشاركون بالشكر والتقدير لـ «مؤسسة مخزومي» لمشاركتها في تنفيذ هذه الورشة التدريبية المفيدة التي كانت أيضاً مناسبة لتبادل الخبرات وعرض التجارب التي مروا بها من حيث مواجهة الكوارث ومعالجة آثارها.

«مؤسسة مخزومي»

«مواجهة الكوارث وإدارة الطوارئ»



المختلفة أكانت من صنع الإنسان أم الطبيعية. أما الفئات المشاركة فشملت مقدمي خدمات الرعاية الصحية، الجسم التمريضي المختص بالصددمات، المهنيين الذين يستقبلون ضحايا الكوارث قبل دخول المستشفى وغيرهم من العاملين في مجال الصحة العامة، مديري الطوارئ، اختصاصيي الإدارة

على دبلوم. وتطرقت هذه الورشة للكفاءات الأساسية المطلوبة للتخطيط، مفهوم إدارة الحوادث، أنماط الإصابات، إدارة الطوارئ وطرق التصدي لها. كما تم التركيز على أهمية التنسيق الفعال بين المعنيين بالخدمات الطبية والمؤسسات العامة وغير الربحية والعسكرية بغية التعامل مع الحوادث

تعقد «مؤسسة مخزومي» شراكات مع جمعيات أهلية فاعلة إيماناً منها بأهمية التعاون وتضاضر الجهود من أجل تحقيق أفضل الإنجازات في تنمية وتطوير المجتمع المدني. وفي هذا الإطار، نظمت المؤسسة بالشراكة مع «الشبكة اللبنانية للتنمية» و«برنامج التعليم المستمر» في «الجامعة اللبنانية الأميركية»، ورشة عمل تدريبية تحت عنوان «مواجهة الكوارث وإدارة الطوارئ»، وذلك في حرم الجامعة، في ٢ تموز الحالي. وقد قام بالتدريب السيد نادر هيكس الذي يشغل منصب مدير قسم الإغاثة وإدارة الكوارث في جامعة «OHIO CHRISTIAN UNIVERSITY»، ويقوم أيضاً بتعليم هذا الاختصاص الذي يُدرّس على فترة ٢ سنوات للحصول

ورشة تدريبية حول «الارتباك النفسي الناتج عن العمل»



من المراكز الصحية لـ «مؤسسة مخزومي»، بالإضافة إلى موظفين من برامج «التدريب والصغيرة» و«القروض الصغيرة» و«الرعاية الصحية». وقد قام بالتدريب السيد نادر هيكس.



المتوجبة للذين يقدمون الرعاية للآخرين، حيث ضم الحضور أطباء من اختصاصات مختلفة

في إطار النشاطات المختلفة التي يقوم بها برنامج «الرعاية الصحية» من أجل رفع مستوى الوعي حول مختلف القضايا الصحية، سواء كانت محاضرات صحية أم ورش عمل تدريبية، نظمت «مؤسسة مخزومي» ورشة تدريبية حول «الارتباك النفسي الناتج عن العمل»، وذلك في مركزها الكائن في المزرعة، في ٣٠ حزيران الماضي. وعالجت هذه الورشة عوارض التعب الداخلي وكيفية الشفاء منها، بالإضافة إلى الحقوق

«شهادة في مبادئ التعليم والتعلم»

عصرنا الحالي وفوائدها والمردود التربوي للأساتذة والمدرسة والأولاد على السواء. كما تم عرض ما تتضمنه الشهادة والدورة وهيكلية البرنامج، فهي تعنى بتطوير المهارات وطرق التعليم ودمج التكنولوجيا في الفصول الدراسية، بالإضافة إلى مبادئ التعلم والنظريات، عملية التعلم، تدريس استراتيجيات

Development International (EDI) في المملكة المتحدة، والمعترف بها عالمياً. وقد ضمّ الحضور عدداً من أساتذة اللغة الإنكليزية والعلوم والرياضيات من جميع المراحل: الحضانة، الابتدائية، المتوسطة والثانوية. وتم التطرق، خلال هذا العرض، إلى أهمية التنمية المهنية والفنية في

في إطار التعاون المتواصل بين «مؤسسة مخزومي» ومعهد «American Educational Institute» حضرت المؤسسة العرض الذي قدمه المعهد في مدرسة «المينيت مودرن»، في ٢٩ حزيران الماضي، للتعريف عن دورة تدريبية حول «الشهادة في مبادئ التعليم والتعلم»، المصدقة من Education

شارك برنامج «التوعية» في «مؤسسة مخزومي» في الندوة الوطنية حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة»، التي تدرج ضمن «مشروع مساواة» لدعم مبادرة المناصرة الذاتية وتكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة. وعقدت الندوة يومي الخميس ٣٠ حزيران الماضي والجمعة ١ تموز الحالي في مقر «المجلس الاقتصادي الاجتماعي في بيروت»، وافتتحها رئيس المجلس الاقتصادي الاجتماعي روجيه سناس الذي رأى أن الإهتمام بنوعي الحاجات الخاصة هو جزء من الإهتمام بالمجتمع ككل. كما تكلم

«مؤسسة مخزومي» في الندوة الوطنية لحقوق المعوقين

لدمج التربوي. وأعلن الدكتور نواف كيارة في الجلسة الختامية التوصيات وخطة العمل وقد رأى أنها تحتاج لقرار سياسي كي تتحقق في حين أن القرار السياسي مفقود.



تناولت دراسة تقييمية لاستراتيجية وزارة الشؤون الإجتماعية حول قضية الإعاقة ودور «الهيئة الوطنية لشؤون المعاقين»، دور البلديات في دعم قضية الإعاقة وفقاً للقانون ٢٢٠/٢٠٠٠ واتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة، كيفية التوجه نحو استراتيجيات لتأمين تساوي فرص العمل ومكافحة البطالة، استراتيجية تفعيل بطاقة الأشخاص ذوي الإعاقة في مجال التقديمات الصحية، دور الإعلام للتخفيف حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، دور المجتمع المدني في دعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والاستراتيجيات الفعالة

خلال الإفتتاح ممثلون عن الجهات المنظمة وهم، رئيس الجمعية الوطنية لحقوق المعوقين الدكتور نواف كيارة، رئيس «إتحاد جمعيات المعوقين» إبراهيم العبدالله، الباحثة الإجتماعية تمام مروّ، ومدير عام «المنظمة العربية للمعاقين» الأستاذة جهدة أبو خليل، التي أوضحت أن مشروع «مساواة» يدار من قبل المنتدى الأوروبي للإعاقة و«المنظمة العربية للمعوقين» وجمعية «Handicap International» وهو يقدم منح للجمعيات للعمل على التمكين. وقد تضمنت الندوة سبع جلسات عمل،

شارك برنامج «التوعية» في «مؤسسة مخزومي» في الندوة الوطنية حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة»، التي تدرج ضمن «مشروع مساواة» لدعم مبادرة المناصرة الذاتية وتكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة. وعقدت الندوة يومي الخميس ٣٠ حزيران الماضي والجمعة ١ تموز الحالي في مقر «المجلس الاقتصادي الاجتماعي في بيروت»، وافتتحها رئيس المجلس الاقتصادي الاجتماعي روجيه سناس الذي رأى أن الإهتمام بنوعي الحاجات الخاصة هو جزء من الإهتمام بالمجتمع ككل. كما تكلم